الفصل الرابع

المجتمع المدني في فلسطين

تعرض المجتمع المدني الفلسطيني، في إثر الهجمة الصليبية الشرسة، لضربات قاصمة أطاحت الحياة المدنية والوجود المدني. فأسفرت سياسة المذابح الجماعية، التي يمكن مقارنتها إلى حد كبير بما يعرف اليوم بالتطهير العرقي، والتي ترافقت مع سياسة التهجير المنهجي لسكان المدن العرب والمسلمين، عن تفريغ المدن من أهلها، فحل محلهم ساكنون جدد قدموا مع الغزو أو في أعقابه. وكانت المدن الساحلية، مثل عكا وحيفا وقيسارية وأرسوف ويافا وغزة، الضحية الأبرز لهذه السياسة. علماً بأن باقي المدن الداخلية في فلسطين لم تنج هي الأُخرى من براثن هذه السياسة الماحقة، فكان مصير مدينة القدس كمصير عكا، ومصير الرملة كمصير يافا، ومصير طبرية وبيسان كمصير حيفا وقيسارية. فهام من تبقى في قيد الحياة من أهل هذه المدن على وجوههم يبحثون عن ملجأ آمن يؤويهم في دمشق أو صور أو بيروت، أو في بلاد النيل في القاهرة أو بلبيس أو الإسكندرية. ولم يستثنَ من هذا المصير الأسود إلاّ مدينتان، واحدة داخلية هي نابلس استسلمت لقدرها المحتوم وظل فيها أغلبية أهلها من المسلمين، وأُخرى ساحلية هي مدينة عسقلان استطاعت أن تصمد أمام هجمات الصليبيين لأكثر من نصف قرن لينال أهلها بعد ذلك حظهم من التهجير والتشرد.

لم يُحدث تحرير فلسطين من قبضة الاحتلال الصليبي، في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، تغييراً يذكر على صعيد الحياة المدنية المعطلة في مدن الساحل الفلسطيني. وبقيت هذه المدن خارج حدود العمران المدني الذي استؤنف في المدن والتجمعات السكانية الداخلية في فلسطين. وكانت السياسة الدفاعية التي تبناها سلاطين الدولة المملوكية تقف وراء تكريس الحياة المدنية المعطلة؛ فإزاء اختلال ميزان القوى بين دولة المماليك والدول الأوروبية المعاصرة لها على صعيد القوة العسكرية البحرية، لجأ السلاطين إلى أسلوب الدفاع السلبي، وقاموا بتدمير الموانئ الفلسطينية ومدنها الساحلية لئلا يستخدمها الأوروبيون الغزاة مواطئ لأقدامهم ومراسي لأساطيلهم وعساكرهم ليندفعوا منها نحو اجتياح أراضي فلسطين الداخلية. فباتت المدن الساحلية الرئيسية منذ أن تحررت خرائب مهجورة تعطلت فيها الحياة كلياً، وتحولت إلى مجرد أعشاش يحتمي فيها اللصوص والمشردون أو يأوي إليها قراصنة البحار وقطاع الطرق.

BEIRUT

الرملة Ramleh 1839

LIBRARY

وأدى ذلك بالضرورة إلى ركود اقتصادي تأثر به الريف الفلسطيني في السهل الساحلي بعد أن فقد أسواقه في المدن الساحلية المجاورة، فجفت مصادر دخل أصحابه، كما أحدث ذلك انحساراً في التجارة الدولية مع الأسواق الأوروبية. وعانت بنية الحياة المدنية تقلصاً وانكماشاً انعكست آثارهما السلبية على الحياة الثقافية والفكرية والتكنولوجية، كما على النهضة الحضارية والاجتماعية، وعلى مختلف نواحي الحياة الفلسطينية عامة.

مع ذلك فإن تعطيل الحياة المدنية في هذا الجزء المهم من أرض فلسطين، لم يوقف عجلة الحياة المدنية الفلسطينية ويمنعها من الدوران. فبدلاً من هذه المراكز الحضارية والسكانية المعطلة، نشأت على أرض فلسطين الداخلية مراكز مدنية جديدة لم تكن قائمة من قبل. وكان أبرز مثال لهذه المراكز الناشئة مدينة صفد في أقصى شمال فلسطين، والتي أصبحت منذ الأيام الأولى للدولة المملوكية أهم المراكز والتجمعات الإدارية والسياسية في فلسطين، تضاهي في أهميتها عواصم إدارية مماثلة في بلاد الشام، كطرابلس في لبنان، وكحماة وحلب وحمص في سورية. كما أتاحت هذه المرحلة للمراكز المدنية التقليدية في فلسطين نمواً وازدهاراً مدنياً وحضارياً، فأخذت مدينة بيت المقدس تسترد عافيتها وتتبوأ مكانتها الدينية الإسلامية التي تعطلت في إبان الاحتلال الصليبي. كما استؤنفت الأنشطة المدنية في كل من مدن نابلس والرملة والخليل وكفر كنا وطبرية وبيسان. وتطورت مدن ساحلية قديمة كمدينة غزة لتتحول من مجرد مدينة عادية إلى مركز إداري وإقليمي مهم يقيم به أحد نواب السلطان.

المدن الفلسطينية بين الهدم والبناء

فكرة هدم المدن الفلسطينية كخطة دفاعية هي فكرة أيوبية، شرع في تنفيذها السلطان صلاح الدين بعد عامين من نجاحه في تحرير فلسطين من قبضة الاحتلال الصليبي. ففي العام الثاني لحصار الفرنجة مدينة عكا في إبان هجومهم المضاد لاستعادة ما فقدوه من أرض فلسطين، بلغ السلطان نبأ وصول الحملة الصليبية التي قادها ملك الألمان مروراً ببلاد الأرمن المحاذية لتخوم الشام الشمالية، حين كان على مقربة من أنطاكية في طريقه نحو فلسطين لدعم الهجوم الصليبي المضاد وذلك سنة ٥٨٦هـ/ ١١٩٠م. وكان صلاح الدين يشعر بالعجز عن مواجهة الفرنجة إذا ما وصلت القوات الألمانية التي تشارك في هذه الحملة، وكان يخشى أن ينجح الفرنجة في استعادة مواقعهم التي سبق أن حررت. وكخطوة احترازية تصعّب عليهم إحكام

BEIRUT

سيطرتهم على المدن الفلسطينية التي قد تقع في أيديهم، وجه صلاح الدين كتائب من سلاح الهندسة تحركت من معسكره بإزاء مدينة عكا المحاصرة، وتوجهت لهدم الأسوار والتحصينات في بعض المدن الفلسطينية المرشحة للسقوط. فهدمت أسوار مدينة طبرية، ودمرت تحصينات بعض المدن الساحلية، مثل يافا وأرسوف وقيسارية. وشمل التدمير مدناً أُخرى على الساحل اللبناني، مثل مدينتي صيدا وجبيل، وأمر بنقل سكانهما إلى بيروت.(١)

وبعد أن تحققت مخاوف صلاح الدين ونجح الفرنجة في استعادة مدن الساحل الفلسطيني الواحدة تلو الأُخرى، تحولت سياسة هدم المدن الفلسطينية إلى خطة دفاعية استراتيجية لدى السلطان ومن جاء بعده من ملوك الأسرة الأيوبية وسلاطين المماليك. فعندما قرر صلاح الدين الدفاع عن مدينة القدس والحفاظ عليها مدينة إسلامية قبل غيرها، بل ربما من دون غيرها من المدن والمواقع الفلسطينية، عاد فنفذ هذه السياسة فيما تبقى من المدن الفلسطينية الساحلية منها وغير الساحلية. ولمّا كانت قواته تعسكر في مدينة عسقلان آخر المدن الساحلية الفلسطينية التي لم تسقط في يد الفرنجة في أعقاب هجومهم المضاد، استغل انشغال الجيش الصليبي بتعمير تحصينات مدينة يافا وقرر تدمير عسقلان، سورها وأبراجها وتحصيناتها، لئلا تصبح قاعدة يتحصن فيها الفرنجة، وينطلقون منها لمهاجمة جنوب فلسطين، وكي لا يقطعوا الاتصال بين فلسطين ومصر إذا ما سيطروا على الطريق الساحلية. فترك قسماً من قواته لإتمام مهمة الهدم، بينما خرج مسرعاً بباقي عسكره نحو مدينة القدس لتعزيز دفاعاتها وتحصيناتها، وشرع في حملة محمومة للفراغ من عملية التحصين وهو يسابق الزمن. وكان أول من طرح فكرة تدمير عسقلان أحد كبار قادته الأمير سليمان بن حيدر الحلبي، الذي شارك صلاح الدين في كل حروبه وواقعاته، فشرع في عملية الهدم يوم ١٩ شعبان ٥٨٧هـ/ ١١ أيلول (سبتمبر) ١١٩١م. وبعد أن استكملت العملية أعطى الأمر بإحراق المدينة على كل ما فيها. ولم تكن خطة الهدم في هذه المرحلة مقصورة على عسقلان وحدها فحسب، بل شملت كل بلد أو حصن أو قلعة في الطريق إلى مدينة القدس أيضاً. ففي أثناء توجه السلطان بجيشه نحو القدس أمر بهدم مدينة وقلعة الرملة وقلعتي اللد والنطرون.(٢) ولمّا تداعى الطرفان المتحاربان إلى الصلح، سنة ٥٨٨هـ/ ١١٩٢م، كان موضوع الإبقاء على عسقلان مدينة مدمرة محور الاختلاف بينهما، إذ أصر الجانب الفرنجي على استلامها، ومن ثم إعادة ترميم أسوارها وحصونها، بينما رفض السلطان صلاح الدين الفكرة جملة وتفصيلاً. وبسبب تمسك كل طرف بموقفه تعثرت مفاوضات الصلح، وتأجل توقيع اتفاقية الهدنة عدة أشهر. وبالتالي، تراجع الفرنجة عن مطلبهم إزاء إصرار صلاح الدين على حتمية تدمير

المدينة؛ فأُدخل هذا الشرط بنداً رئيسياً من بنود الاتفاقية التي وقّعها الطرفان. ولم يمض وقت طويل بعد توقيع الهدنة حتى شرع الصليبيون في تعمير وترميم ما تم تدميره من تحصينات المدينة، ناكثين بذلك تعهدهم الذي اشتملت عليه بنود الهدنة.(٣)

منذ ذلك التاريخ ظلت عسقلان مطمحاً للفرنجة يسعون للسيطرة عليها. وقد حانت فرصتهم في الاستيلاء عليها سنة ٦٤٢هـ/ ١٢٤٤ - ١٢٤٥م، عندما سلمهم إياها الملك الصالح إسماعيل، ملك دمشق، ثمناً لمشاركتهم في التحالف الذي قاده ضد الملك الصالح نجم الدين أيوب، ملك مصر، كما سلمهم بالإضافة إلى عسقلان مدينة طبرية. وكانت المدينتان خراباً في هذا الوقت، فقام الفرنجة ببناء قلعة في كلتيهما، ثم سلمت قلعة عسقلان بعد إتمام بنائها للفرسان الإسبتارية بعد ذلك بسنة. ولمّا استدعى الملك نجم الدين أيوب حلفاءه الفرسان الخوارزمية لمؤازرته ضد التحالف الذي قاده عمه الملك الصالح إسماعيل، وبعد أن أذاق الخوارزمية جيش الفرنجة الهزيمة النكراء عند قرية هربيا إلى الشمال من غزة، فر الناجون منهم وتحصنوا داخل عسقلان وانسحب قسم منهم عبر مينائها إلى عكا. وبعد أن فرغ جيش نجم الدين أيوب من استعادة دمشق والكرك، توجه الأمير فخر الدين يوسف ابن شيخ الشيوخ، قائد الجيش، واستولى على طبرية وعسقلان سنة ١٢٤٧ وطهرهما من الاحتلال الفرنجي. لكن المسلمين لم يحاولوا إعمار عسقلان بعد هذا التاريخ، فظلت قرية مهدمة حتى سنة ٦٦٩هـ/ ١٢٧٠ - ١٢٧١م، حينما قرر السلطان المملوكي الظاهر بيبرس أن يعفّي آثار المدينة وتحصيناتها، وأن يدكها دكاً بعد أن بلغه خبر الحملة الفرنسية على تونس، فخشي أن تطور هجومها هذا وتغزو سواحل مصر وفلسطين.(٤)

إذا كان تدمير عسقلان أيام صلاح الدين اتخذ كخطوة احترازية لدرء العدوان الصليبي على مدينة القدس التي اعتبر بقاءها مدينة إسلامية هدفاً استراتيجياً بحد ذاته، فإن خلفاءه من ملوك الأسرة الأيوبية لم يروا الرأي نفسه، وكانوا مستعدين للتضحية بمدينة القدس، بل بكل أرض فلسطين، لقاء حفظ عروشهم في القاهرة أو دمشق. فلمّا احتل الفرنجة مدينة دمياط وزحفوا منها جنوباً نحو القاهرة وهددوا العرش الأيوبي فيها، راجت شائعات أنهم ينوون احتلال مدينة القدس من أجل إحكام سيطرتهم على بلاد الشام. عند ذلك قرر ملك الشام المعظم عيسى ابن الملك العادل أخي السلطان صلاح الدين أن يدمر أسوار القدس وتحصيناتها وأبراجها كي لا يتحصن بها الفرنجة عند اقتحامها، واتفق على ذلك مع أخيه الملك الكامل، ملك مصر. فكتب إلى أخيه العزيز عثمان، والي مدينة القدس آنذاك، وإلى معاونه الأمير عز الدين أيبك الإستادار، بالشروع في عملية الهدم والتدمير. ولما أبطأ في

BEIRUT
LIBRARY

تنفيذ أوامره متعللين بقدرتهما على الدفاع عن المدينة، ضرب صفحاً عن هذا العذر وأصر على أن تخرب تحصينات المدينة، فشرعا في ذلك يوم ١ محرم ٦١٦هـ/ ١٩ آذار (مارس) ١٢١٩م، وسط موجة عارمة من استنكار أهلها الذين أصبحوا عرضة للتشرد. وخرجت النساء وربات الخدور والشيوخ والأطفال إلى ساحة الحرم يبكون وينتحبون. وهام الناس على وجوههم تاركين متاعهم وأثاثهم حتى وصلوا إلى الكرك ودمشق، بل وصل بعضهم إلى مصر، بينما تخطفهم في الطريق الجوع والعطش. وبعد تدمير مدينة القدس، ومن المنظور نفسه، أمر الملك المعظم عيسى بتدمير قلعة صفد وتحصيناتها. وظلت خراباً حتى سنة ٦٣٨هـ/ ١٢٤٠ - ١٢٤١م، عندما رممها الفرنجة بعد أن سلمهم إياها ملك دمشق الصالح إسماعيل لكسب دعمهم في صراعه مع ابن أخيه ملك مصر الصالح نجم الدين أيوب.[٥]

إن الخطوة التي قام بها المعظم عيسى عندما أمر بتدمير أسوار القدس وتحصيناتها الدفاعية، وما كان سبقها من تدمير مدن أُخرى، على رأسها مدينة عسقلان، أيام عمه السلطان صلاح الدين، مؤسس الأسرة الأيوبية الحاكمة، لم تكن حادثاً عابراً، وإنما كانت جزءاً من سياسة استراتيجية تصب في خانة الدفاع عن فلسطين خاصة وبلاد الشام ومصر عامة. وقد باتت هذه السياسة نهجاً سار عليه سلاطين المماليك فيما بعد. فعندما استؤنفت حرب الجهاد التحريرية التي استهلها السلطان الظاهر بيبرس في ستينيات القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، لجأ إلى السياسة نفسها، سياسة تدمير تحصينات المدن الساحلية التي قام بتحريرها، وذلك على سبيل الحيطة والاحتراز لئلا يتخذها الفرنجة موطئ قدم يثبتون عليه غزوهم واحتلالهم. وقام السلطان قلاوون الألفي، خليفة بيبرس، بالأمر ذاته، ثم جاء ابنه من بعده الأشرف خليل وحذا حذو أبيه وسلفه ودمر المدن والمواقع التي حررها من أيدي الصليبيين. وهكذا تم تدمير قيسارية وأرسوف وحيفا وعثليث وقلعة يافا وميناء عكا. ولم يقتصر الأمر على تدمير المدن الساحلية والموانئ الفلسطينية فقط، بل دمرت موانئ الساحل اللبناني أيضاً، مثل صور وصيدا وجبيل وطرابلس.[٦]

ولعل ما يلفت النظر أن الظاهر بيبرس أبقى على مدينة يافا عامرة، ولم يأمر بتدميرها مثل غيرها من المدن الساحلية. وكان كل ما فعله أنه دمر قلعتها ولم يتعرض لأي من المنشآت أو التحصينات الأُخرى. وكان بيبرس بهذا العمل ضمن استحالة سيطرة الفرنجة على هذا الميناء بعد أن دمر القلعة، لأن أي هجوم، أو أي إنزال فرنجي، سيكون مصيره الفشل من دون التحصن في القلعة. وفوق ذلك، فإنه أسكن جماعات من قبائل التركمان في المنطقة وألزمها بحمايتها. ورتب خفارة السواحل على أبناء القبائل العربية المقيمين بالمناطق الساحلية. كما أقطع اثنين من

قادته بعض القرى القريبة. فكانت يافا بمأمن من تهديد الاجتياح الفرنجي. ويبدو أنه أراد أن يكون ميناء يافا عامراً ليستقبل سفن الشحن والبضائع القادمة من مصر أو مدائن الشام الساحلية، لأن بقاءه كان ضرورياً بعد أن دمرت الموانئ والمدن الساحلية الفلسطينية كافة. وكي يجعل من يافا مركزاً مدنياً، فقد أمر ببناء الجوامع فيها وفي اللد وقرى المنطقة.[٧]

يجب أن نشير في هذا الصدد إلى خطة الظاهر بيبرس لعمارة مدينة صفد بعد تحريرها من أيدي الفرنجة سنة ٦٦٤هـ/ ١٢٦٦م. فبعد أن استسلمت حاميتها من فرسان الداوية الصليبيين، شرع في نقل ما تحتاج إليه حامية القلعة من فرسان المسلمين من الآلات والأسلحة والذخائر والمؤن، ورتب فيها جماعة من عساكر الشام بعد أن قرر لهم الرواتب والجرايات والأرزاق ورصد الأموال لنفقات الجند، وقد بلغت ٨٠,٠٠٠ درهم في كل شهر. ثم عمّر جامعاً للقلعة وجامعاً آخر في الربض خارج الأسوار ليقيم فيه سكانه من غير العسكريين صلواتهم. وبالتالي، كلف جماعة من قادته حماية المنطقة بقيادة الأمير علاء الدين الكبكي. وعيّن الأمير عز الدين العلائي نائباً للسلطنة في صفد، وجعل الأمير مجد الدين الطوري نائباً عنه في القلعة. ولم يمض على تحرير صفد إلاّ بضعة أشهر حتى عاد السلطان إليها في جمادى الثانية ٦٦٥هـ/ آذار (مارس) ١٢٦٧م ومعه جماعة من كبار أمرائه ليشرف بنفسه على خطة تعمير المدينة وبناء أسوارها وحفر الخنادق من حولها. وكي يستنهض همم قادته وعساكره في العمل قسم عليهم تنفيذ الحفر والبناء وجعل لنفسه نصيباً من هذا العبء، حتى إنه شوهد وهو يعمل بيديه كواحد من قادته وجنوده، فأنجز تعمير المدينة وفرغ من تحصينها وتسويرها في صفر ٦٦٦هـ/ تشرين الأول (أكتوبر) ١٢٦٧م، كما ورد في النقش الذي أمر بكتابته على زاوية من أسوارها.[٨]

أنماط العمران المدني

لم يغير تتابع الأحداث على الأرض الفلسطينية طوال القرون الأربعة، التي بدأت بالغزو الفرنجي الصليبي وانتهت بالاجتياح العثماني، وتيرة الحياة المدنية التي درج أهلها على ممارستها منذ الفتح الإسلامي، بل قبل ذلك بكثير. فظللنا نرى أنماط العمران المدني التقليدية قائمة كسابق عهدها، إذ لم يسفر تغير أنظمة الحكم وتبدل هوية الحكام والأسر الحاكمة عن اختفاء نمط عمراني من دون آخر، ولم يؤديا إلى استحداث نمط أو أنماط جديدة لم تكن قائمة من قبل. وبقيت أضلاع مثلث العمران المدني، الذي تميزت به فلسطين كجزء من بلاد الشام والشرق العربي الإسلامي

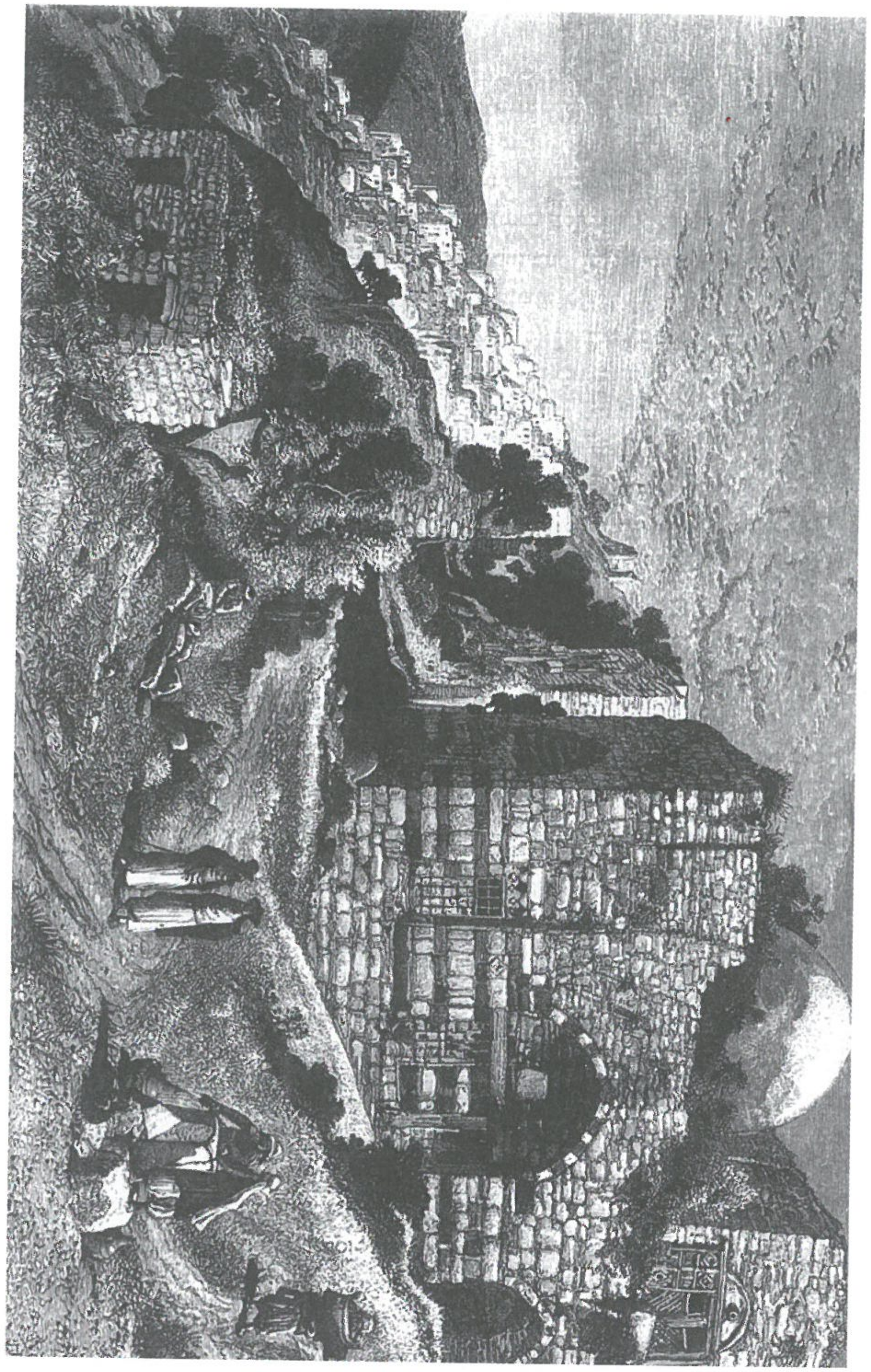

صفد 1875 - 1880 Safad

عامة، تنبض بالنشاط والحيوية. فظلت المدينة مدينة، والقرية قرية، والبادية بادية. ومع ذلك يلمس المتتبع لمجريات الأحداث خلال هذه الحقبة التاريخية ما حدث من تراجع وانحسار لدور المدينة الفلسطينية في مسيرة العمران الحضاري، ويقف على ما اعترى دور القبائل والعربان الذين يمارسون نمط حياة البادية من ضمور وانكماش، وكيف كان هذا الدور يمر بحالات متباينة من المد والجزر بفعل التطورات السياسية التي مرت بها فلسطين والمنطقة. كما يسهل على المرء أن يتعرف على التغير البنيوي الذي مرت به القرية الفلسطينية والريف الفلسطيني جرّاء الانتقال إلى اقتصاد الإقطاع العسكري الذي بلغ ذروته في إبان العهد المملوكي بكامله وامتد إلى نهاية الأعوام المئة الأولى من الحكم العثماني؛ إذ انتهى عهد الملكية الخاصة في القرية الفلسطينية، وفقد الفلاح السيطرة على وسائل الإنتاج والتحكم فيها، مثلما فقد، إلى حد كبير، حريته الشخصية المطلقة كما تربى عليها آباؤه الأولون. ولمتابعة أبرز ما حدث من تغيرات أثرت في بنية أضلاع مثلث العمران المدني هذا يجب الالتفات إلى كل نمط على حدة.

المدينة الفلسطينية

أشرنا أعلاه إلى ما أحدثه الغزو الصليبي من محو شبه كامل للهوية الإثنية لسكان المدينة الفلسطينية، الساحلية منها والداخلية على حد سواء. كما اجتث من الجذور الهوية الحضارية، العربية الإسلامية، التي كانت تميزها كغيرها من المدن الإسلامية. وذلك بفعل ما أحدثه الاحتلال من مجازر جماعية، أو ما قام به من تشريد منهجي لسكان المدن كافة. وكان الأنكى في هذا النزوح أن اللاجئين الفلسطينيين الذين تمكنوا من الفرار حملوا معهم تجربة العمران وما تراكم عندهم من وعي مدني إلى خارج حدود فلسطين، لأنه لم يتح لهم البقاء على أرض فلسطين، إن في القرى أو في المدن القليلة التي نجت من قبضة الاحتلال. وعوضاً عن ذلك توجه النازحون في معظمهم إلى مصر أو إلى دمشق واستقروا بهما. لكن نسبة ضئيلة من هؤلاء النازحين لم ترغب أو ربما لم تتمكن من الابتعاد كثيراً عن وطنها خارج حدود فلسطين. ولمّا هدأت عاصفة الاحتلال عاد بعض هؤلاء إلى مدنهم بعد أن سمح لهم الصليبيون بالعودة ليعيشوا رعايا تحت وطأة الحكم الفرنجي المحتل. وقد شاهد الرحالة الأندلسي ابن جبير مثل هذه البقية الباقية التي كانت تعيش في مدينة عكا عندما زار المدينة في طريق عودته إلى وطنه. لكن الوجود العربي في المدن الفرنجية كان ضئيلاً ومحدوداً، حتى إن مدينة كبيرة مثل بيروت لم يكن يتوفر فيها العدد

الكافي لإقامة صلاة الجمعة، لأن نصاب المصلين لم يكن يكتمل قط. ولم يستثنَ من المدن الفلسطينية في هذا السياق إلاّ مدينة نابلس، حيث ظل سكانها في معظمهم فيها ولم يرحلوا عنها، أو لم يُرحّلهم الفرنجة كما فعلوا في مدن أُخرى، فجاء تحرير المدينة سنة ١١٨٥ وأغلبية سكان نابلس من العرب.[٩] وكانت المدن الفلسطينية واللبنانية الواقعة ضمن حدود مملكة القدس اللاتينية تستقطب السواد الأعظم من المستعمرين الصليبيين؛ فمن عددهم الكلي، في الربع الأخير من القرن الثاني عشر، والبالغ نحو ١٢٠,٠٠٠ نسمة، كان أكثر من ١٠٠,٠٠٠ منهم يسكن المدن، بينما انتشرت البقية الباقية في الحصون والقلاع، أو في بعض القرى الزراعية التي أقاموها في بعض أرجاء فلسطين، والتي بلغ عددها ما يقرب من ٣٦ مستوطنة أو قلعة. وكانت أكبر التجمعات الاستعمارية الاستيطانية الفرنجية تتركز في مدينة عكا، فوصل عدد الفرنجة فيها إلى ٤٠,٠٠٠ نسمة، تتلوها كثافة مدينة صور اللبنانية، وكان فيها ٣٠,٠٠٠ مستوطن، بينما قدر عددهم في مدينة القدس بـ ٢٠,٠٠٠ نسمة. أمّا المدن الحصينة الأُخرى فكانت كل منها تستوعب ما بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ مستوطن. فكان في ميناء قيسارية، على سبيل المثال، ٥٠٠٠ نسمة. وتراوح عدد الفرنجة في الحصون الريفية ما بين ٤٠ و٨٠ فارساً في كل حصن. بينما وصل عددهم في بعض الحصون المهمة إلى ١٠٠٠ فارس، وأحياناً كان يرتفع عددهم إلى ٢٠٠٠ فارس. وفي حين تركزت الكثافة السكانية الفرنجية في المدن والحصون والقلاع، فإن سكان فلسطين العرب، الذين شكلوا ما يقرب من ٧٥٪ من مجموع السكان، كانوا يعيشون في القرى والمزارع والضياع، اللهم إلاّ الأعداد الضئيلة التي كانت تساكن الفرنجة في المدن والتي سبقت الإشارة إليها.[١٠]

هذا الوضع الديموغرافي الذي ساد مدن فلسطين قرابة قرن كامل من الزمان، تعرض لهزة عنيفة مع بدء مسيرة تحرير فلسطين التي قادها السلطان صلاح الدين سنة ١١٨٥ بعد انتصاره على الصليبيين في حطين. فخلال أشهر معدودة انتهى الاحتلال الصليبي لفلسطين وعادت البلاد إلى أصحابها الشرعيين. واختفى الوجود الفرنجي من المدن والريف وأصبح أثراً بعد عين. ثم شرع صلاح الدين في توطين العرب والمسلمين في المدن المحررة، وكان التوطين كثيفاً في بعض المدن من دون غيرها، كمدن القدس ونابلس وعكا؛ وقد توفر لدينا معطيات رقمية عن بعضها ولم يتوفر عن البعض الآخر. فتبيّن أن عدد من توطنوا في مدينة عكا خلال العامين اللذين أعقبا تحريرها بلغ أكثر من ٢٠,٠٠٠ نسمة، واكتظت دور نابلس وأحياؤها بالعرب والمسلمين الذين استمالهم السلطان إلى سكناها حتى باتت مدينة مزدحمة وصفها كاتب السلطان العماد الأصفهاني بأنها «بَلْدَة مَحْشُوة بساكينها كالرُّمان.» واستقطبت

مدينة القدس الآلاف من مسلمي المشرق والمغرب بعد طول ظمأ وحرمان منعوا من الإقامة بها أو المجاورة في رحابها المقدسة.[١١] لكن سياسة صلاح الدين في إعادة توطين مدن فلسطين المحررة حديثاً من أيدي الفرنجة توقفت، بل أجهضت قبل أن تكتمل. وكان ذلك بسبب نجاح الهجوم المضاد الذي شنه الفرنجة انطلاقاً من قاعدتهم في مدينة صور، فأعادوا احتلالهم مدينة عكا وما تبع ذلك من استعادتهم معظم مدن الساحل الفلسطيني. فانكفأ المسلمون إلى المناطق الداخلية في فلسطين متشبثين ببقية ما أنجزوه خلال هجمة التحرير الصلاحية وخصوصاً بمدينة القدس.

لم تساهم الأوضاع الأمنية المضطربة التي سادت فلسطين وبلاد الشام في إبان فترة الحكم الأيوبي، والتي امتدت قرابة ثلاثة أرباع القرن، لا من قريب ولا من بعيد في إعادة توطين المدن الفلسطينية، أو في تشجيع العرب والمسلمين على الهجرة إليها. إذ أصبحت أرض فلسطين ومدنها وبلداتها مسرحاً للصراعات والتنافس بشأن السلطة بين ورثة صلاح الدين، مؤسس الأسرة الحاكمة، من أبنائه، ثم ورثة أخيه الملك العادل، مع ما كان يرافق هذا التنافس المسلح والدامي أحياناً من تفريط بالمناطق الفلسطينية المحررة على مذبح هذا الصراع استرضاء لحكومة الفرنجة في عكا أو خطباً لودها ودعمها لهذا الجانب أو ذاك، كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني. ثم تلقى النمو السكاني في فلسطين ضربة قاضية في الأعوام الأخيرة للعهد الأيوبي، عندما تعرضت بلاد الشام للغزو المغولي الجارف، الذي أسفر عن سقوط المدن السورية في أيدي قادة هولاكو، ثم ما تلا ذلك من اجتياح دمشق والزحف جنوباً لاحتلال مصر، قبل أن يتوقف هذا الزحف، وقبل أن تنزل بالمغول الهزيمة النكراء في عين جالوت. فعندما احتلت دمشق خرجت عصابات التتار تجوس أراضي فلسطين وتزرع فيها القتل والدمار والنهب، وغطت هذه الغارات كل جزء من أرض فلسطين حتى وصلت إلى غزة؛ ففر أهل فلسطين بقضهم وقضيضهم نحو مصر، أو نحو أطراف الصحراء نجاة بأرواحهم وأعراضهم، وتركوا بلادهم نهباً للهجمة البربرية تلك. وعلى الرغم من هزيمة التتار وخروجهم من أرض الشام بعد عين جالوت فإنهم ظلوا يشكلون تهديداً جدياً لأهل فلسطين وأهل الشام، لأن محاولاتهم لإعادة سيطرتهم على البلاد لم تنقطع، وكان احتلالهم الثاني لدمشق في نهاية القرن الثالث عشر (١٢٩٩) تجسيداً عملياً لهذا التهديد. وفي إبان النصف الثاني من القرن الثالث عشر الذي شهدت فيه فلسطين تهديدات التتار تقلصت أعداد السكان ولا سيما سكان المدن الرئيسية، حتى انخفض عدد سكان مدينة القدس إلى أقل من ٢٠٠٠ نسمة.[١٢]

وساهمت الكوارث الطبيعية إلى حد كبير هي الأُخرى في ضمور الحياة المدنية ومسيرة العمران المدني، لأنها أوقعت خسائر بشرية قدرت بعشرات الآلاف نتيجة

الزلازل والطواعين وأنواع الأوبئة الأُخرى. ففي سنة ٥٩٧هـ/ ١٢٠٠ - ١٢٠١م، ضرب فلسطين زلزال هائل شمل المدن الواقعة في قبضة المسلمين وقبضة الفرنجة على حد سواء، وكان تأثيره رهيباً في نابلس ونواحيها، حتى إنه لم يبق في المدينة جدار قائم. وقدر عدد من ماتوا تحت الردم بـ ٣٠,٠٠٠ نسمة. وبعد ما يقرب من مئة عام تعرضت فلسطين والمنطقة لزلزال كبير ضرب البلاد سنة ٦٩٢هـ/١٢٩٣م، خلال سلطنة السلطان المملوكي الأشرف خليل، فدمر مدناً وتجمعات سكنية مركزية، مثل غزة والرملة وقاقون والكرك. ولم تقتصر عوامل اضمحلال الكثافة السكانية على الزلازل فحسب، بل كان للطواعين والأوبئة أيضاً دور لا يقل خطورة. فقد أفنى الطاعون الجارف، الذي تفشى سنة ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م، وعم بلاد أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط وبلاد المشرق عامة، مدناً ونواحي بكاملها، وشمل الفناء البشر والبهائم. ففنيت بلاد صفد والقدس ونابلس والرملة ويافا والسواحل والأرياف وأعراب البادية. فمات في غزة، كما ورد في تقرير رفعه نائبها إلى السلطان في القاهرة، ما يقارب ٢٢,٠٠٠ إنسان في شهر واحد. وفني أهل مدينة جنين حتى إنه لم يبق منهم إلاّ امرأة عجوز نجت بسبب فرارها من المدينة قبل أن يستفحل الوباء. وتواترت الأخبار عن الحجم الهائل للموتى نتيجة الطاعون في منطقتي الغور وبيسان، والذي أفنى لا البشر فحسب، بل أيضاً وحوش البرية، كالأسود والذئاب وحمر الوحش، التي كانت رممها ملقاة في كل مكان. وتوالت الطواعين بعد ذلك في إبان العهد المملوكي، في سنة ٧٩٤هـ/ ١٣٩٢م، وسنة ٨٢٦هـ/ ١٤٢٣م، وكانت تتفاوت في حجم ضحاياها والمناطق التي تفشت فيها.[١٣]

المدينة والهجرات الوافدة إلى فلسطين:

أشرنا في الفصل الثالث أعلاه إلى مجموعة من الهجرات الطوعية الوافدة إلى فلسطين، والتي تشكلت من خليط من الإثنيات القادمة من سهوب آسيا المركزية وهضبة البامير، وغيرها من الشعوب الإسلامية التركمانية أو الكردية، وبرزت منها جماعات الأكراد الشهرزورية والتركمان والخوارزمية والتتار الأويراتية. وبيّنا كيف استغل السلاطين الأيوبيون ومن بعدهم سلاطين المماليك هذه الجماعات القبلية المقاتلة للاستعانة بهم على ملء الفراغ الناجم عن طرد الفرنجة من المناطق الساحلية المحررة من فلسطين. ولذا قاموا بتوطينهم في هذه المناطق ووزعوا على بعض زعمائهم إقطاعات من أرض الساحل. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن توطين هذه المجموعات اقتصر على المناطق الريفية، أو بعض المواقع الساحلية الاستراتيجية المخصصة لتعزيز الدفاع ضد أي غزو بحري فرنجي. ولم يكن هناك نية

توطينهم في المدن، وخصوصاً الداخلية منها. ورأينا كيف منع السلطان الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب الخوارزمية من دخول مدينة دمشق، وكيف حظر عليهم دخول مدينة غزة ولو من أجل المرور منها إلى مصر، هذا فضلاً عن عدم توطينهم في المدن الساحلية التي قضت خطة السلاطين بتدميرها لئلا تصبح نقطة انطلاق لأي غزو فرنجي مستقبلي.

أمّا الهجرات الاضطرارية التي كانت تأتي من مصر في أعقاب توالي سنوات القحط والجدب، والتي كانت تأتي بالفقراء والمعدمين، فكانت بطبيعة الحال تتجه هي الأُخرى إلى الأرياف والقرى حيث إمكانات الاستيعاب والعمل، ومن ثم الحصول على ما يسد الرمق، متوفرة وقائمة، لأن هؤلاء كانوا في معظمهم من تعساء الفلاحين الذين لا يتقنون أياً من المهن، ولا يحسنون إلاّ العمل في الأرض الذي اعتادوه وألفوه ولم يعرفوا غيره.

فالمدينة الفلسطينية على هذا الأساس لم تستفد من هذه الهجرات الوافدة لأنها لم تضف إليها شيئاً لا من الناحية العددية ولا من ناحية المهارات والكفاءات.[١٤]

الكثافة السكانية في المدن:

لا تتوفر في المراجع التاريخية التي تغطي أخبار فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي أية معطيات رقمية تتعلق بالكثافة السكانية في المدن الفلسطينية المعمورة التي لم تتعرض للتدمير، كما كان الحال بالنسبة إلى الفترة الصليبية. أمّا الإشارات غير المباشرة التي أوردها المؤرخون عن عدد من هلكوا في المدن، مثل نابلس أو غزة، جرّاء الزلزال الهائل الذي ضرب فلسطين، أو جرّاء الطاعون الجارف الذي تفشى في منتصف القرن الرابع عشر، فإنها إشارات أقل ما يقال فيها إنها ليست تاريخية، ولا يمكن الاعتماد عليها لتحديد عدد السكان في هذه المدن. أمّا المعلومات التي وردت في مذكرات الرحالة الأوروبيين من مسيحيين أو يهود خلال القرن الخامس عشر، مثل فيلكس فابري، أو مشولام دو فولتورا، أو عوفاديا من برتنورا، فهي على الرغم مما يعتورها من تحفظات مقصورة على مدينة القدس من دون غيرها من مدن فلسطين. إذ قدّر مشولام عدد سكانها بـ ١٠,٠٠٠ نسمة، بينما قدر عوفاديا بعد ذلك بسبعة أعوام عددهم بـ ٢٠,٠٠٠ نسمة. ثم أتت الباحثة هدى لطفي وقدرت أن عدد سكان مدينة القدس في الفترة نفسها كان يتراوح بين ١٦,٠٠٠ و٣٥,٠٠٠ نسمة. وبالتالي نرى أن تقديرات الباحثة إياها تتغير من خلال اعتمادها على وثائق الحرم فتجعل عدد السكان في نهاية القرن الرابع عشر يتراوح بين ٢٠,٠٠٠ و٤٠,٠٠٠ نسمة.[١٥]

BEIRUT

إن هذا التضارب في المعلومات، الذي تقدمه مختلف المصادر، لا يقلل فقط صدقيتها، بل يبعدنا أيضاً عن معرفة الأعداد الحقيقية لسكان القدس في ذينك القرنين المذكورين. وعلى الرغم من كل ذلك فإن مجير الدين العليمي، صاحب كتاب «الأنس الجليل»، يورد إشارة مهمة تعكس إلى حد ما حجم الكثافة السكانية لبعض مدن فلسطين خلال الربع الأخير للقرن الخامس عشر. ففي ذكره لما سماه «واقعة الزيت» يتحدث عن المرسوم التعسفي الذي أصدره الأمير أقبردي الدوادار، سنة ٨٩٦هـ/ ١٤٩٠ - ١٤٩١م، وفرض فيه على أهالي القدس، مسلميها ومسيحييها ويهودها، شراء كل محصول الزيت الذي تنتجه منطقة جبل نابلس شرط أن يكون ثمن كل قنطار منه ١٥ ديناراً، وهو سعر يساوي أضعافاً مضاعفة سعر الزيت في الأسواق. ثم تحولت عملية رمي الزيت إلى عادة سنوية، وشملت مدناً فلسطينية أُخرى غير مدينة القدس، وهي غزة والرملة والخليل. ويستفاد من المعطيات الواردة في هذا الشأن أنه كان يفرض الكميات التالية من محصول الزيت على المدن الأربع: فنصيب القدس ١٣٤٠ قنطاراً، ونصيب غزة ١٠٠٠ قنطار، ونصيب الرملة ٢٠٠ قنطار، ونصيب الخليل ١٦٠ قنطاراً. فإذا اعتبرنا هذه المقادير مؤشراً إلى عدد السكان وحجم طلب هذه السلعة فإنه يمكن أن نتصور من خلالها نسبة الكثافة السكانية وعدد السكان في المدن الأربع من دون غيرها من باقي مدن فلسطين، إذ تكون مدينة القدس الأكثر عدداً تليها غزة والرملة والخليل على التوالي. ولعل ما يؤكد احتلال مدينة القدس مكان الصدارة بين باقي المدن الفلسطينية من حيث الكثافة السكانية أن ابن المدينة وقاضيها المؤلف مجير الدين العليمي، المتوفى سنة ٩٢٨هـ/ ١٥٢١م، أشار إلى اكتظاظها بالسكان بدليل أن مبانيها قائمة طبقة فوق طبقة، إذ أقيم فوق الطبقات الأرضية طبقات علوية جديدة. فيقول في هذا الصدد: «فصار البناء فيها مكتظاً ومزدحماً [مشحوناً] بحيث لو تفرّق، على حكم غالب مدن مملكة الإسلام، لكان حجم المدينة [المساحة المبنية] ضعف ما هو الآن.»(١٦)

إن النقص الهائل في المعلومات المتعلقة بالكثافة السكانية في فلسطين، وفي البيانات الخاصة بعدد سكان المدن في القرنين الأخيرين من العهد المملوكي، تعوضه الإحصاءات الرسمية العثمانية التي أجريت في القرن السادس عشر، والتي كان أولها الإحصاء الذي عمل عام ١٥٢٥/١٥٢٦، بعد مضي عشرة أعوام فقط على الاحتلال العثماني لفلسطين. وهي الإحصاءات التي ظهرت في السجلات الضريبية الرسمية المسماة «دفتري مُفصل». ولمّا كان الغرض منها ضبط الجبايات الضريبية المستحقة لخزينة الدولة، فإنها لم تكن تعكس الأعداد الحقيقية للسكان في فلسطين، لأن فرض الضرائب لم يكن عاماً على كل السكان، فكان هنالك فئات سكانية معفاة من الضريبة،

كموظفي الدولة ورجال الدين والجنود القدامى والمرضى وأصحاب العاهات المزمنة، كما أعفي من الضريبة كل من الجواري والغلمان من العبيد والأرقاء. وبالإضافة إلى كل هؤلاء فإن هذه السجلات لم تشتمل على جماعات العربان وأبناء القبائل الذين يمارسون حياة الاستقرار، ولم يكن بتصرفهم أراض زراعية مفتلحة. وعلى الرغم من كل ذلك فإن البيانات الواردة في الدفتر المفصل لا تكشف فقط الكثافة السكانية وعدد سكان المدن والتجمعات القروية في القرن السادس عشر، بل تعكس أيضاً، إلى حد كبير، الأوضاع السكانية التي كانت قائمة في نهاية القرن الخامس عشر والعقدين الأولين من القرن السادس عشر، أي أواخر العهد المملوكي الذي نحن في صدده.

ففي الإحصاء الأول لعام ١٥٢٥/١٥٢٦، كان يعيش في لواء صفد، المدينة ونواحيها، ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ نسمة، وفي لواء غزة نحو ٢٨,٠٠٠ نسمة، وفي لواء القدس ١٥,٠٠٠ نسمة تقريباً، بينما لم تتوفر بيانات عن مدن وألوية أُخرى في هذا الإحصاء. وطبقاً لآخر الإحصاءات التي أُجريت في نهاية القرن السادس عشر، كان عدد سكان فلسطين الذين شملهم الإحصاء موزعين على مختلف الألوية كما يلي:

لواء القدس	٤٢,١٥٥ نسمة
لواء نابلس	٣٩,٩٦٠ نسمة
لواء غزة	٥٦,٩٥٠ نسمة
لواء اللجون	٠٧,٤٩٠ نسمة
لواء صفد	٨٢,٥٧٠ نسمة

لكن هذه الألوية الخمسة لم تكن تغطي كل أراضي فلسطين، لأن قسماً منها كان يقع ضمن لواء عجلون ولواء حوران. بينما كان لواء صفد يشتمل على مناطق تابعة للبنان، مثل ناحيتي الشقيف وتبنين. وعلى هذا الأساس فإن مجمل سكان فلسطين في هذه الحقبة كان يزيد ببضعة آلاف على ربع مليون نسمة.(١٧)

القرية الفلسطينية

أشرنا في الفصل الثالث أعلاه إلى استمرارية الوجود العربي الإسلامي في الريف الفلسطيني على عكس ما حدث في المدن التي أفرغت من سكانها العرب وحل محلهم المستوطنون الغزاة من الفرنجة. إذ لم يتوفر لدى الغزاة أعداد كافية من

الأوروبيين لإسكانهم في الأرياف، إلى جانب حرصهم على استمرارية الإنتاج الزراعي الذي كان عماد الاقتصاد في مملكة القدس اللاتينية. فكان هذان العاملان، على ما يبدو، وراء سياسة اللين التي عاملت بها دولة الفرنجة أهل القرى الفلسطينيين. وقد شهد على ذلك الرحالة الأندلسي ابن جبير عندما مر بالمناطق الريفية في منطقة الجليل في طريق عودته من دمشق إلى بلاده عن طريق ميناء عكا، فيقول: «وهم مع الإفرنج على حالة ترفيه، نعوذ بالله من الفتنة، وذلك أنهم يؤدون لهم نصف الغلة عند أوان ضمها، وجزية على كل رأس دينار وخمسة قراريط، ولا يعترضونهم في غير ذلك. ولهم على ثمار الشجر ضريبة خفيفة يؤدونها أيضاً. ومساكنهم بأيديهم وجميع أحوالهم متروكة لهم. وكل ما بأيدي الإفرنج من المدن بساحل الشام على هذا سبيل، رساتيقهم كلها للمسلمين، وهي القرى والضياع. وقد أشربت الفتنة قلوب أكثرهم لما يبصرون عليه إخوانهم من أهل رساتيق المسلمين وعمالهم لأنهم على ضد أحوالهم من الترفيه والرفق....»(١٨)

لكن هذه الصورة الوردية التي يرسمها ابن جبير لأوضاع فلاحي الجليل الشرقي والجليل الغربي تحت الاحتلال الصليبي، إذا ما كانت تعكس صورة الوضع القائم فعلاً في شمال فلسطين عشية معركة حطين سنة ٥٨٣هـ/١١٨٧م، فإنها لا تنسجم مع ما كان يحدث في مناطق الريف الفلسطيني عامة، وبالتحديد في ريف جبل نابلس كما صوّره المؤلف الفلسطيني الأصل محمد بن علي بن أحمد بن طولون الصالحي (المتوفى سنة ٩٥٣هـ/١٥٤٦م) في كتابه «القلائد الجوهرية». فهو يعزو نزوح الفلاحين عن قراهم وهجرتهم إلى دمشق إلى سياسة العسف والجور التي يمارسها الأسياد الإقطاعيون من الفرنجة تجاههم. ويخص بالذكر حاكم مدينة نابلس باليان بن بارزان الذي كان يتشدد في معاملة الفلاحين العرب في إقطاعه، ويأخذ منهم أربعة أضعاف الضريبة التي يأخذها غيره من الإقطاعيين. وكان يبالغ في عقوبتهم عند ارتكابهم المخالفات إلى درجة قطع أيديهم وأرجلهم. وكان الفلاحون يمنعون من مغادرة قراهم والخروج منها، فترصد مخارج القرى ومداخلها وتنصب الكمائن من جانب شرطة الفرنجة، ويلقى القبض على الخارجين. وقد أدت سياسة البطش والتنكيل التي انتهجها إقطاعيو الإفرنج في ريف جبل نابلس إلى قيام حركة سرّية بين أهالي القرى بقصد الهجرة إلى دمشق. وكانت باكورة هذه الهجرة خروج الشيخ الفقيه ابن قدامة المقدسي الجماعيلي، ابن قرية جماعين، إلى مدينة دمشق سنة ٥٥١هـ/١١٥٦م، حيث أنشأ نواة للمهاجرين الفلسطينيين أبناء جبل نابلس تحولت فيما بعد إلى حي كبير من أحياء دمشق عرف باسم الصالحية. ثم توالت بعد ذلك هجرة الفلاحين النابلسيين من قرى أُخرى غير جماعين شملت: مردا؛ ياسوف؛ دجانية؛ دير عوريف؛ السّاوية؛

LIBRARY

BEIRUT

الفندق؛ قيرة؛ جيت؛ دير إستيا؛ جبعيت.(١٩) وإذا كانت الهجرة والنزوح أديا إلى انكماش عدد سكان القرى، فربما كانا السبب في تقلص عدد القرى في منطقة نابلس إلى تسعين قرية في إبان العهد الصليبي. ثم سرعان ما عادت الكثافة الاستيطانية في الريف إلى سابق عهدها بعد انتهاء الاحتلال، إذ بلغ عدد القرى والمزارع والضياع في هذه المنطقة في إبان العهدين الأيوبي والمملوكي أكثر من ٣٠٠ قرية ومزرعة. وقد نجمت هذه الزيادة عن تبني سلاطين الأيوبيين ومن بعدهم سلاطين المماليك سياسة استصلاح الأراضي وتشجيع الفلاحين على فلاحتها. وكان ذلك يتمشى مع خطة التوطين التي اتبعها السلاطين لعناصر محاربة من التركمان والأكراد في المناطق الساحلية من فلسطين ولبنان. ثم جاءت بعد ذلك سياسة توسيع إطار الملكية الخاصة على حساب الإقطاعات التي كانت توزع على جنود الحلقة، بعد أن فقد هذا القطاع من الجند المماليك أهميته العسكرية وبدأت عملية بيع إقطاعاتهم للمواطنين المدنيين. وبرز بين السلاطين الذين ساهموا في عملية استصلاح الأراضي وتشجيع الاستيطان الزراعي كل من الظاهر بيبرس والسلطان قلاوون والسلطان كتبغا، ثم الناصر محمد بن قلاوون، وساهم نائب دمشق الأمير تنكز الحسامي بنصيب وافر في عملية استصلاح الأراضي في مناطق وسط سورية والبقاع وسهل الحولة والسهل الساحلي في فلسطين.(٢٠)

ولعل ما تقدمه معطيات الدفتر المفصل العثماني عن الأوضاع الريفية في إبان القرن السادس عشر ما يؤكد استمرار سياسة التوطين الزراعي في المناطق الداخلية من فلسطين، والتي كانت إلى حد ما بمنأى عن غارات النهب والسلب التي كانت تشنها القبائل البدوية في أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، والتي كانت تستهدف بصورة خاصة المناطق السهلية المفتوحة. فكانت جبال كل من القدس ونابلس والجليل أكثر المناطق الفلسطينية كثافة سكانية، وكان عدد القرى والمزارع والضياع في هذه المناطق الثلاث الأعلى نسبة بين أجزاء فلسطين الأُخرى. بينما كانت مناطق السهول، مثل بعض مناطق السهل الساحلي، وخصوصاً التي تغطيها المستنقعات ما بين منحدرات جبال الكرمل الجنوبية حتى وادي الفالق إلى الشمال من أرسوف، أو المنطقة الوسطى في مرج ابن عامر أو سهل حيفا، هي المناطق الأقل كثافة سكانية، وكانت القرى والمزارع فيها قليلة العدد. وقد شذ سهل غزة عن بقية أجزاء السهل الساحلي في هذه الآونة التاريخية، إذ بلغ عدد ما فيه من القرى والمزارع أكثر كثيراً من عددها في القرن التاسع عشر. فلمّا أحصيت المواقع المهجورة والخرائب في أوائل القرن العشرين تبيّن أن عددها زاد على ٢٠٠٠ موقع، الأمر الذي يؤكد أنها كانت عامرة في نهاية الفترة المملوكية وفي إبان القرن الأول من قيام الحكم العثماني.(٢١)

طبيعة القرية الفلسطينية:

لم يحدث تغيير يذكر في المظهر الخارجي للقرية العربية الفلسطينية، ولا في نمط الفلاحة والإنتاج، ولا في طبيعة الحياة اليومية طوال عدة قرون، منذ أيام الاحتلال الصليبي حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. بل يستطيع المرء أن يؤكد أن هذه الصورة التي تميز القرية الفلسطينية ظلت على حالها من دون أن يلحق التغيير ببعض القرى حتى أيامنا هذه. كانت نواة القرية مبنية بصورة عامة على مرتفع أو على تلة عالية تشرف على المناطق المنخفضة المحيطة بها. وكان وراء اختيار المواقع المرتفعة عوامل اقتصادية وصحية وأمنية. فلأغراض درس محاصيل الحنطة والشعير وباقي أنواع الحبوب وتذريتها كان الفلاح الفلسطيني بحاجة ماسة إلى تيارات الرياح الخفيفة التي تمتاز بها الأماكن المرتفعة، فضلاً عن أن هبوب الرياح يخفف وطأة الحر ونسبة الرطوبة العالية في الجو، كما يجنّب الفلاحين التعرض للسع بعوض الملاريا الذي يتكاثر في الأماكن المنخفضة والمستنقعات والأرض السبخة، بالإضافة إلى أن التلال المرتفعة المشرفة على الطرق والممرات توفر إمكان الإنذار المبكر بالغارات التي كانت تتعرض لها القرى من جيرانها، وخصوصاً غارات البدو التي كانت تكثر في مواسم جني المحاصيل. وكانت القرى تقام في أغلبية الحالات على التلال التي تتوسط الأراضي الزراعية التي تحيط عادة بالقرية. أمّا الحقول البعيدة عن محيط القرية والتي قد تكون متداخلة مع حقول تابعة لقرى مجاورة، فقد اعتاد أصحابها الخروج إليها في مواسم البذار والإقامة بقربها موقتاً حتى انتهاء موسمهم، ثم العودة بعد ذلك إلى القرية الأم. وكان يطلق على هذه المباني المعدة للإقامة الموسمية اسم «الخربة». وقد يحدث أن تكون لعائلات القرية الواحدة عدة «خرب». وقلما توجد قرية لا تكون لها خربة واحدة على الأقل. وكان عدد سكان القرية يتراوح ما بين ٧٠ و٨٠ نفراً موزعين على عدد من الأسر يتراوح ما بين ١٠ و٢٠ أسرة. وقد يصل عدد أفراد بعض القرى إلى نحو ضعفي هذا العدد أو خمسة أضعافه. وقد يزداد عدد الأسر النووية وفقاً لحجم الأراضي التابعة للقرية ووفقاً لخصوبة الإنتاج؛ فبينما كان ينخفض في بعض القرى إلى أدنى مستوى ويتكون من ثلاث أسر فحسب، كان يتدرج في الارتفاع حتى يصل في بعض المناطق إلى ٢٠ أسرة أو إلى ٤٠ أسرة، وقد يصل إلى أضعاف مضاعفة لهذا العدد.

ونلاحظ في هذا السياق أن عدد الأسر في القرية العربية الفلسطينية حافظ على هذا المستوى منذ الاحتلال الصليبي في القرنين الثاني عشر والثالث عشر حتى نهاية القرن السادس عشر أيام الحكم العثماني. إذ تظهر معطيات الدفتر المفصل، وفقاً للدراسة التي نشرها عدنان البخيت لناحية مرج ابن عامر لسنة ١٥٣٨، أعداداً مشابهة

لمعدلات الأسر التي تناولت الفترة الصليبية. فمن ٨١ قرية اشتملت عليها ناحية مرج ابن عامر، كان عدد الأسر في ٣٢ قرية أقل من ١٠ أسر نووية (خانات)، وتراوح العدد فيها ما بين ٣ و٩ أسر. بينما اشتملت ٤٠ قرية أُخرى على أكثر من ١٠ أسر، يتراوح عددها ما بين ١٠ أسر وأكثر من ٦٠ أسرة.[٢٢]

الإدارة في القرى ومؤسسة الرئيس:

كانت القرى الفلسطينية في عهد الاحتلال الصليبي جزءاً من الاحتياط الثابت للنظام الإقطاعي الفرنجي الذي يوزع على الأسياد الإقطاعيين وفقاً لما يرتئيه الملك اللاتيني، ثم بقيت كذلك بعد زوال الاحتلال وقيام حكم السلاطين الأيوبيين والمماليك. فكانت القرية في إبان هذه الحقب التاريخية كلها تشكل إطاراً تنظيمياً يؤدي دورين مزدوجين في آن واحد. فهي من جهة تشكل الإطار التنظيمي الأساسي لنظام الإقطاع، ومن جهة أُخرى تشكل الإطار الطبيعي لمجتمع القرية. فعلى الصعيد الأول كان من الممكن أن تكون القرية بكاملها جزءاً من إقطاعية السيد المُقْطَع، وقد تكون في كثير من الحالات تابعة لأسياد إقطاعيين متعددين لكل منهم نسبة معينة من محاصيل القرية ومداخيلها. وفي حالة كهذه لم تكن أراضي القرية – كما لم يكن أهلها – تقسم على هؤلاء الإقطاعيين كل بحسب نصيبه الذي حدده مرسوم الإقطاع الملكي أو السلطاني. وقد رأينا مثل هذا الأمر في إبان العهد المملوكي، عندما قام الظاهر بيبرس بتوزيع بضع عشرات من القرى الفلسطينية المحررة في ناحيتي قيسارية وأرسوف، حيث كان يمنح القرية الواحدة لأكثر من أمير من أمراء عسكره، فيكون لكل منهم نصف القرية، أو ثلثها، أو ربعها. وكي يضمن الأمير المُقْطَع حصوله على نصيبه من المحصول في موسم الحصاد كان يعيّن مراقباً من طرفه ليتوكل الإشراف على هذه المهمة. وقد كان مثل هذا الإجراء ساري المفعول أيضاً في إبان الفترة الصليبية، إذ رأينا مثل هؤلاء المراقبين في قرى مقطعة، كقاقون ومعليا وكابول وكوكب.

لكن في أغلبية الحالات كانت القرية ممثلة بشيخ القرية لدى السيد الإقطاعي، وقد أطلقت عليه المصادر اللاتينية مصطلح «رئيس»، إذ تبنت المصطلح العربي التقليدي الذي كان يطلق على زعيم العشيرة، وهو مصطلح الرئيس المرادف لمصطلح السيد. وهو المصطلح نفسه الذي استبدل بمصطلح «مختار» في إبان العهد العثماني وظل قائماً إلى أيامنا هذه. فكان السيد الإقطاعي يعتبر الرئيس مسؤولاً أمامه بالنيابة عن الفلاحين في قريته في الوقت الذي كان يمثل أبناء القرية أمام السيد الإقطاعي. لكن ذلك لم يكن يشكل قاعدة لا يمكن الخروج عليها، ولم يحدث أن كان يؤدي

BEIRUT
LIBRARY

الرئيس هذا الدور المزدوج في كل قرية وقرية. وكان هنالك قرى لها أكثر من رئيس، يمثل كل منهم حمولة من الحمائل، أو حارة من الحارات وخصوصاً في القرى الكبيرة. وفي الوقت نفسه، كنا نرى رئيساً واحداً لعدد من القرى. وكان رئيس القرية بالإضافة إلى دوره التمثيلي إزاء السيد الإقطاعي يمارس بعض الأمور القضائية والإدارية في قريته، مثل بتّ النزاعات التي تنشب. وكان السيد الإقطاعي يُعيّن الرئيس الذي كان بيته مضافة يستقبل فيه ممثلي الأول والغرباء الوافدين إلى القرية، فيقدم لهم الطعام ويهيئ المبيت. وفي العهدين الأيوبي والمملوكي بدأ مصطلح الرئيس يغيب عن الاستخدام الرسمي، أو عن الوثائق والمعاملات، وظهر بدلاً منه مصطلح «شيخ القرية». ثم بدأ الدور الإداري والتمثيلي لرئيس القرية بالتراجع والانسحار إلى أن ألغي نهائياً بعد أن بسط النظام العسكري المملوكي نفوذه على كل كبيرة وصغيرة في تسيير أمور المدن والقرى على حد سواء.[٢٣]

القبائل العربية ونمط البداوة

ظلت القبيلة العربية جزءاً لا يتجزأ من الكتلة الديموغرافية في فلسطين، وبقي نمط حياة البداوة مستمراً على الأرض الفلسطينية على الرغم من التقلبات السياسية المتسارعة وتعاقب الأنظمة والأسر التي حكمت البلاد منذ بدء الغزو الصليبي في نهاية القرن الحادي عشر الميلادي. فسياسة التهجير وخطة إفراغ فلسطين من سكانها العرب والمسلمين، اللتان انتهجهما الصليبيون منذ اللحظات الأولى لنجاح الحملة الصليبية في فلسطين، واللتان لقيتا نجاحاً منقطع النظير في المدن الفلسطينية الساحلية منها والداخلية، فشلتا في بلوغ أهدافهما بالنسبة إلى الكتل القبلية العربية التي كانت تنتشر على أرض فلسطين، تماماً مثل فشلهما على صعيد الفلاحين الفلسطينيين في القرى والريف الزراعي. فعلى الرغم من المحاولات التي بذلها الصليبيون، والتي تمثلت في سلسلة من الغارات السريعة والمفاجئة التي قاموا بها على مراكز تجمع البدو واحتشاد العشائر العربية داخل حدود البلاد، أو على المناطق المتاخمة لفلسطين في شبه جزيرة سيناء ومنطقة البلقاء شرقي نهر الأردن أو شرقي بحيرة طبرية في عمق هضبة الجولان وبادية الشام، فإن قادة الإفرنج سرعان ما أدركوا، وعلى رأسهم ملك مملكة القدس اللاتينية، عقم هذه المحاولات واستحالة القضاء بقوة السلاح على المخاطر والتهديدات التي تشكلها المجموعات القبلية العربية على استمرارية الوجود الصليبي على أرض فلسطين. وبإلحاح من هاجس الأمن ومحاولة تعايش الاحتلال مع هذه القوى توصل أرباب دولة اللاتين إلى صيغة للتعايش مع عشائر البدو، سُمح لهم

بموجبها بممارسة حقهم في الرعي والاستفادة من مصادر المياه في مقابل تقديم الخدمات الاستخباراتية والأدلاء، بل دفع شيء من الإتاوة السنوية للملك حتى وصل الأمر ببعض الجماعات القبلية العربية إلى درجة المشاركة مع الفرنجة في قتال المسلمين.[٢٤]

ويجب ألاّ يغيب عن البال في هذا السياق أن عملية التحول الحضاري التي كانت تمر بها الجماعات القبلية المهاجرة إلى فلسطين، حيث الانتقال من نمط حياة البداوة إلى نمط الحياة المدنية المستقرة في القرى والأرياف وحتى داخل المدن، لم تكن تحول دون استمرارية الوجود القبلي، ولم تكن تلغي إلى غير رجعة نمط حياة البداوة كجزء من فسيفساء النمط الاجتماعي المدني والعمراني على أرض فلسطين. فكانت كلما تمدنت أو تفلحت مجموعة من البدو يأتي مكانها فوج أو أفواج جديدة من المهاجرين البدو الجدد ممن كانت تضيق بهم سبل العيش في مواطنهم الأصلية في الصحراء والبوادي المنتشرة في جزيرة العرب؛ في نجد والحجاز وتهامة، أو في أقصى الجنوب في أرض اليمن، إضافة إلى صحراء سيناء وبادية الشرقية على أرض مصر، أو بادية السماوة وبادية الشام بين العراق وبلاد الشام. فبقيت هذه البقاع تؤدي دورها التاريخي الغابر في القدم كمورد لا ينضب للهجرات العربية نحو ما عرف باسم أرض الهلال الخصيب، الذي يشمل بلاد الرافدين وبلاد الشام. وكان نصيب فلسطين من هذه الهجرات المطردة والمتلاحقة نصيب الأسد، لأنها كانت البوابة اليسرى التي تتوغل من خلالها جماعات المهاجرين العرب نحو مصر وبلاد الشام، كما كانت أرض السواد في جنوب العراق هي البوابة اليمنى لذلك التوغل. وإذا كانت فرص التوغل إلى داخل فلسطين متاحة أمام الأفواج الجديدة من المهاجرين، لسبب من الأسباب، فإن المهاجرين الجدد كانوا يقيمون على التخوم الفلسطينية في انتظار أن تسنح الفرصة للتوغل إلى داخلها عندما تحين اللحظة المناسبة.[٢٥]

لا غرابة، إذاً، في أن أرض فلسطين في هذه الحقبة من تاريخها، كانت تعج بالوجود العربي القبلي، شأنها في ذلك شأن الحقب التاريخية السابقة واللاحقة التي مر بها هذا القطر. إذ قلما غاب العنصر القبلي عن التركيبة الديموغرافية في فلسطين، وكان وجود المجموعات القبلية كثيفاً ملأ السهل والجبل والأغوار، وتمدد في كل أرجائها من الشرق إلى الغرب ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. فإطلالة سريعة على كتب الأنساب التي تناولت قبائل العرب وأنسابها في هذه المرحلة من التاريخ الإسلامي كفيلة بأن تضع المهتمين من القراء والدارسين في صورة الأوضاع الديموغرافية في فلسطين كما في غيرها من بلاد الشام. ويتبيّن من ذلك أن ما يربو على ١٥ كتلة قبلية كانت تقيم على أرض فلسطين، أو تقيم بالمناطق المتاخمة لها في

الجنوب والشرق والشمال، فتتوغل إلى داخلها أنّى أتاح لها الوضع ذلك، إمّا غازية مغيرة بغرض النهب والسلب، وإمّا منتجعة لمراعيها ومنابعها في المواسم. وكان بعض هذه المجموعات القبلية من كبر الحجم وكثرة العدد بحيث ناهز عدد بطونها الـ ٢٠ بطناً كما كان حال قبيلة جرم. وعندما شارفت هذه المرحلة التاريخية على الانتهاء، بسقوط دولة المماليك وقيام الحكم العثماني، قبيل نهاية العقد الثاني من القرن السادس عشر، تبين أن نسبة السكان البدو في فلسطين لم تكن تقل عن ربع سكان فلسطين، كما عكست ذلك المعطيات الإحصائية العثمانية التي يزودنا بها الدفتر المفصل الخاص بالقرن السادس عشر.[٢٦]

عشائر فلسطين وبطونها

كان عربان بلاد الشام موضع العناية والاهتمام لدى السلاطين من بني أيوب ومن بعدهم سلاطين المماليك، ولذلك آثروهم بالتفضيل على غيرهم من عربان مصر أو عربان الحجاز. وكان سبب ذلك عائداً إلى الموقع الجغرافي الذي كانوا يقيمون به، والفضاء الواسع الذي يتحركون فيه على امتداد ثغور بلاد الشام في مواجهة الأعداء الرئيسيين من الشرق والشمال والغرب، أي في مواجهة التتار والبيزنطيين، ثم من بعدهم سلاجقة الروم والأتراك من بني عثمان، أو في مواجهة الفرنجة الصليبيين على سواحل بلاد الشام. وبالإضافة إلى الأهمية التي تنطوي عليها المواقع التي كانوا ينزلونها، فإنهم تمتعوا بطاقة قتالية لا يستهان بها؛ إذ كان في إمكان عربان فلسطين وسورية تجنيد ما لا يقل عن ٣٠,٠٠٠ فارس مقاتل، وهو رقم يعادل ثلث القوة التي كان في استطاعة عربان الإمبراطورية توفيرها عند الحاجة. وقد أورد ابن شاهين الظاهري كشفاً تفصيلياً بعدد الفرسان الذين تستطيع كل عشيرة وعشير زجهم في المعركة عند اللزوم.[٢٧]

وعند الحديث عن العربان والعشائر والبطون في فلسطين لا بد من الإشارة بادئ ذي بدء إلى حقيقة أن فلسطين والأردن كانا موطناً مشتركاً لبعض العشائر التي كانت تتخذ من إحدى الناحيتين مقراً لها، وكانت دائمة التحرك والانتقال من موقعها هذا إلى مواقع أُخرى في الناحية الثانية، فكانت على هذه الخلفية من تغيير المنازل والديار قبائل أردنية وفلسطينية من الصعب حصرها أو نسبتها إلى هذا البلد أو ذاك. وكان من أشهر هذا الصنف من العربان قبائل بني عقبة، وبني مهدي، وعربان آل مراء، وبني صخر، وأبناء غانم (غوانمة)، وبني غسان، والعمريون، وعربان الحسنا، وعربان الحربية.[٢٨]

يجب الإشارة في هذا السياق إلى التغيير الذي جرى فيما يتعلق بهوية القبائل والبطون وأسمائها في هذه المرحلة التاريخية. فلم نعد نسمع عن تلك القبائل وتلك الأفخاذ والبطون القبلية التي كانت تنشط على مسرح الحدث في إبان العهود الإسلامية التي سبقت الغزو الصليبي على فلسطين؛ فما عاد هناك ذكر لآل الجرّاح الطائيين الذين كانوا أبطال المسرح السياسي طوال ما يقرب من قرن، عندما كانت فلسطين ما زالت جزءاً من الدولة الفاطمية. وغاب ذكر كل من: لخم؛ جذام؛ كلب؛ فزارة؛ كنانة؛ بني عبس؛ بني القين؛ خثعم؛ كندة؛ الأزد. وغاب كثير من بطون القيسية واليمنية. فعلى مر العقود وكر السنوات تفككت الكتلة القبلية التقليدية، ولم يعد الانتماء إلى القبيلة والتمسك بالأرحام يؤديان دوراً حاسماً في حياة الفرد اليومية بعد التحول شبه الجماعي للأفراد والجماعات من نمط الحياة القبلية إلى نمط حياة القرية والمدينة، النمط المدني المستقر، وبعد أن أصبح الفرد البسيط يرتبط بمؤسسات الدولة أكثر من ارتباطه بالقبيلة. ومما أدى إلى تغيير في خريطة الأسماء ذاك التواصل في الهجرات القبلية، وتوالي دخول أفواج جديدة من مهاجري القبائل الجدد ممن ينتسبون إلى مجموعات قبلية أُخرى غير تلك التي كانت تعيش على أرض فلسطين. فلا غرو والحالة هذه أن تختفي الأسماء القبلية التي ألفناها من قبل لتظهر بدلاً منها أسماء جديدة طرأت على مسرح الحدث في هذه المرحلة.[٢٩]

وللوقوف على صورة الوضع القبلي في فلسطين سنعرض أبرز تلك المجموعات التي ساهمت في سير الأحداث، كما تبيّن ذلك في المصادر التاريخية التي غطت أحداث المنطقة في هذه الفترة. وسنتناول ذلك وفقاً للترتيب الأبجدي منبهين إلى أن هذا الترتيب يجب ألاّ يوحي بالأهمية، أو المكانة التي تحتلها هذه المجموعات فمنها:

(١) بنو بشارة:

كان أول ظهور لبني بشارة على مسرح الأحداث في فلسطين سنة ٨٠٧هـ/ ١٤٠٤م، في مستهل القرن الخامس عشر الميلادي، في أثناء تمرد نائب الشام شيخ المحمودي على السلطان الناصر فرج. فعندما عزم النائب المتمرد على أخذ صفد وضمها إلى ولايته، حشد أمراءه وقادته، واستعان بجماعة من التركمان، وباثنين من شيوخ العشائر العربية هما الشيخ أحمد بن بشارة والشيخ عيسى بن الكابولي. فخرج هذان الزعيمان بعشرانهما دعماً للحملة العسكرية المتوجهة نحو مدينة صفد التي أبى نائبها بكتمر شلق إعلان الطاعة للأمير المتمرد شيخ المحمودي. وكان الدافع وراء هذا الدعم مادياً محضاً، إذ وعدهما نائب الشام بإطلاق أيديهما بالنهب والسلب وجمع

BEIRUT

الغنائم. ولمّا فشل في الاستيلاء على صفد غيّر بنو بشارة ولاءهم، وتحالفوا مع نائب صفد الذي ظل موالياً للسلطان في القاهرة. فاحتشد ثلاثة من شيوخهم هم الشيخ حسين والشيخ محمد والشيخ حسن مع قوات نائب صفد في قرية الجاعونة، سنة ٨١١هـ/١٤٠٨ - ١٤٠٩م، ضد محاولة ثانية للاستيلاء على صفد قادها الأمير نوروز، الذي تمكن من السيطرة على نيابة دمشق في هذه الآونة.

ويبدو أن زعماء هذه العشيرة استغلوا حالة الفوضى التي سادت نيابة صفد وأعمالها حين كان نائبها يتصدى لمحاولات المتمردين في نيابة دمشق احتواء نيابته، فقاموا في السنة نفسها بالإغارة على القرى الواقعة شمالي صفد فيما يعرف آنذاك بوادي التيم، وعاثوا في المنطقة نهباً وفساداً حتى اشتدت وطأتهم على الناس في هذه النواحي. ويبدو أن هذا كان برضى نائب صفد، أو على الأقل أنه غض الطرف عن غاراتهم، ولم يشأ إغضابهم لئلا ينقلبوا عليه ويحالفوا خصومه في نيابة الشام. وإمعاناً في استغلال أوضاع الفوضى والاضطراب وحاجة السلطة المركزية إلى تجنيد الحلفاء لمواجهة موجة التمرد التي حلت بنيابة دمشق ونيابات الشام الأُخرى، فقد توجه الشيخ محمد بن بشارة والشيخ حسن بن بشارة بطلب إلى السلطان لمنحهما رتبة الإمارة على عشائر المنطقة والتي كانت بدرجة مقدم، والتزما تأدية مبلغ ٨٠٠٠ دينار كل عام في مقابل منحهم هذه الرتبة. ولم يتأخر رد السلطان على هذا الطلب، فلم يمض ثلاثة أشهر حتى جاءت الاستجابة وصدر مرسوم سلطاني يقضي باستقرار كل من الشيخين حسن ومحمد في هذه الرتبة، أي «تقدمة العشير»، بعد أن منحا ألقاب التشريف السلطانية، فشُرّف الشيخ محمد بلقب ناصر الدين، وشرف الشيخ حسن بلقب بدر الدين، على أن يفيا بتأدية المال الذي تعهدا بإرساله إلى خزينة السلطان. وبحجة تأدية هذا المال للسلطان أخذ الأخوان بشارة يبالغان في جباية الأموال من أهالي نيابة صفد ونواحيها، واحتجنا هذه الأموال لأنفسهما، ولم يؤديا شيئاً منها للسلطان.

وبعد عدة أعوام من تولي ابني بشارة رتبة مقدم العشير يبدو أن التنافس بشأن الاستئثار بالوظيفة بلغ بينهما مبلغاً، فسعى بدر الدين حسن للحصول عليها لنفسه في مقابل ٣٠,٠٠٠ دينار تعهد بها للسلطان. وفي سنة ٨١٨هـ/١٤١٥م، صدر مرسوم سلطاني جديد يقضي بتعيينه مقدماً للعشير في بني بشارة على المبلغ المرقوم. فأغضب ذلك ناصر الدين محمد، شريكه السابق في الوظيفة، الذي جمع رجاله ونازل قوات المقدم الجديد. لكن الصراع بين الطرفين أسفر عن هزيمة ناصر الدين محمد فخرج من منطقة صفد إلى أن استقر به المقام في العراق. إلاّ إن المنافسة بشأن وظيفة المقدم لآل بشارة لم تنته عند هذا الحد. ويبدو أن محمد بن بشارة، الذي خسر الوظيفة لمصلحة أخيه حسن، يئس من السلطان، فأعلن تمرداً على السلطة

LAU LIBRARY

BEIRUT

وخرج على الطاعة، لكنه لم يجد الأمان في نيابة صفد، ففر إلى دمشق حيث أُلقي القبض عليه وحمل بالأصفاد إلى القاهرة حيث أودع السجن انتظاراً لإعدامه الذي لم يتأخر كثيراً في السنة ذاتها، ٨٢٢هـ/ ١٤١٩م. وكردة فعل على إعدام الأمير ناصر الدين محمد بن بشارة تمرد أحد شيوخ بني بشارة المدعو علي وتحصن داخل أحياء مدينة صفد سنة ٨٢٤هـ/ ١٤٢١م، ثم اضطر إلى الفرار إلى دمشق. وظل بنو بشارة يمارسون هذه الوظيفة بعد ذلك من دون انقطاع. وتصمت المصادر عن تسمية شيوخ بني بشارة الذين عيّنوا مقدمين بعد المقدم بدر الدين حسن. وليس بين أيدينا ذكر إلاّ لاثنين من شيوخ العشيرة، أحدهما المقدم نجم الدين أيوب بن بشارة الذي أعدم في القاهرة بالتوسيط (القطع إلى نصفين) بأمر من السلطان سنة ٨٥٣هـ/ ١٤٤٩م، والثاني هو شيخ العشير في بلاد صفد المدعو أحمد بن بشارة. وكان مسجوناً في القاهرة قبل أن ينفذ فيه حكم الإعدام بالتوسيط هو الآخر سنة ٨٩١هـ/ ١٤٨٦م أيام السلطان المملوكي قايتباي. أمّا الالتزامات التي أنيطت بمقدم العشير في بني بشارة، فكانت تدور في فلك حماية السواحل من خطر الهجمات والحملات البحرية المتوقعة من الأساطيل الفرنجية. إذ شارك المقدم ابن بشارة في صد هجوم تعرض له ساحل مدينة صور نفذته قوة بحرية إسبانية سنة ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م. واستمر بنو بشارة يمثلون القوة العشائرية الرئيسية في مملكة صفد المملوكية طوال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي إلى أن بدأ نجمهم بالأفول منذ مطلع القرن السادس عشر، حتى فقدوا دورهم كعشيرة متنفذة في الجليل في إبان عهد الإمبراطورية العثمانية.[٣٠]

(٢) بنو ثعلبة:

بطن من بطون طيئ، ينتسبون إلى ثعلبة بن سلامان بن ثعل بن عمرو بن الغوث الطائي. ويزعم النسابون أن ثعلبة هذا هو نفسه جَرْم الطائي، لأن جرم كانت امرأة حضنت ثعلبة فغلبت عليه وعرف بها. وكانت قبيلة ثعلبة بطنين هما درما وزريق. ومن هذين البطنين خرجت عدة أفخاذ لا تقل عن عشر. وكانت منازل بني ثعلبة في فلسطين غزة والداروم (دير البلح) وتمتد شرقاً حتى جبال الخليل. وكان بعض بيوت ثعلبة ينزل أرض مصر فيما بين رفح والعريش، فعندما عرض السلطان صلاح الدين جنوده سنة ٥٦٧هـ/ ١١٧١ - ١١٧٢م، طالب بني ثعلبة بتقديم التكلفة المالية التي يحتاج إليها ١٣٠٠ فارس، وكان ذلك حجم التكلفة نفسها التي فرضها على عربان جذام المقيمين على أرض مصر. فأنف الثعالبة من هذه الحطيطة وهددوا بالانحياز إلى جانب الفرنجة للقتال معهم صفاً واحداً ضد جيش السلطان صلاح الدين. ولم يأت هذا التهديد عرضاً من دون أساس، إذ كانت قبيلة ثعلبة وبطون أُخرى من جرم تحالفت مع الفرنجة بعد

احتلالهم فلسطين، وكانت معهم يداً واحدة ضد المسلمين. ويبدو أن عمالتها السابقة للفرنجة والخوف من استمرارها فيها هما ما حدا السلطان صلاح الدين على ترحيل جماعة من بطون ثعلبة وبطون جرم عن أرض فلسطين إلى أرض الصعيد في مصر. بينما بقي بعض بطون القبيلة في منازله السابقة في فلسطين، لأن السلطان كان يأمن جانبه ولا يخشى إمكان نقل ولائه إلى الفرنجة كما كان إخوانه من قبل. فلما زار السلطان المملوكي الظاهر بيبرس مدينة غزة سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٢م، أولى القبائل العربية وقبائل التركمان النازلة في غزة ونواحيها الاهتمام، ووزع عليها المهمات، وحدد الواجبات الملقاة على عاتق كل منها، إذ «نظر السلطان في أمر التركمان وخلع على أمرائهم وعلى أمراء العربان من العايد وجرم وثعلبة وضمّنهم البلاد وألزمهم القيام بالعِداد وشرّط عليهم خدمة البريد وإحضار الخيل برسمه.»[٣١] وبعد هذا التاريخ يغيب عن المصادر أي ذكر لبني ثعلبة، مثل غيرهم من القبائل والعشائر التي ساهمت في الأحداث التي جرت في إبان العهد المملوكي على أرض فلسطين.

(٣) بنو جرم:

يشترك في النسب إلى جرم مجموعتان قبليتان كانتا تعيشان على أرض فلسطين خلال الحقبة التاريخية التي تغطيها هذه الدراسة. كانت المجموعة الأولى هي تلك التي تنحدر من قبيلة طيئ، والتي كانت تحمل عند بعض النسابين اسم ثعلبة بن عمرو بن الغوث الطائي. وكان بنو جرم متجاورين مع قبيلة ثعلبة في مناطق جنوب فلسطين، من غزة غرباً حتى جبال الخليل شرقاً. ومثل ثعلبة عرف عنهم تعاونهم مع الاحتلال الصليبي. وكان الظاهر بيبرس أقر شيوخ هذه العشيرة، كما غيرها من العشائر في المنطقة، في منصب الإمرة، الذي كانوا يتولونه من قبل أيام الدولة الأيوبية، وهو الذي نظّم علاقتهم بدولة المماليك وألزمهم بتقديم زكاة مواشيهم إلى خزينة الدولة وغير ذلك من الالتزامات والخدمات. ويطلعنا المقريزي على اسم الأمير الذي خلع عليه الظاهر بيبرس هذه الرتبة حين زار منطقة غزة سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٢م، وهو الأمير شهاب الدين أحمد بن حجي الجرمي. ويبدو أن مدة إمرته طالت، وبلغت قرابة عقدين من الزمان، وبقي في منصبه إلى أيام السلطان قلاوون الألفي. ويرد آخر ذكر له في كتاب «السلوك»، سنة ٦٨٠هـ/ ١٢٨١ - ١٢٨٢م، عندما كان السلطان قلاوون يستعد لمواجهة حملة جديدة قام بها التتار لغزو بلاد الشام، إذ قام الأمير أحمد بن حجي بتجنيد ٤٠٠٠ فارس من عربان آل مراء ليضعهم في تصرف السلطان. وهذا ما يؤكد أن إمارة ابن حجي لم تكن مقصورة على أبناء عشيرته من جرم الطائيين فقط، بل كانت أيضاً إمارة عامة شملت عربان البلاد القبلية في مملكة السلاطين،

ومن هنا لقب بأمير العربان، بينما كانت إمرة آل مهنا تشمل عربان البلاد الشمالية والشرقية من المملكة. وكانت مكانته ومنزلته تضاهي أمراء آل فضل من آل مهنا. فعندما نشبت الفتنة في بيت آل فضل وأراد السلطان بيبرس وضع حد لها ولحروب العصبية استدعى طرفي الفتنة من آل فضل، وهما الأمير زامل بن علي والأمير عيسى بن مهنا، إلى القلعة في القاهرة وسوى الأمور بينهما، واستدعى الأمير أحمد بن حجي الجرمي ليحضر الصلح المعقود بين الطرفين. وذكر من آل جرم أمير آخر هو فضل بن حجي، ويبدو أنه وأبناء بيته تولوا منصب الإمارة بعد موت أحمد بن حجي بعد أن استهل القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، كما يشير إلى ذلك ابن فضل الله العمري. ويذكر القلقشندي أميراً آخر هو علي بن فضل بن حجي. ويبدو أن مكانة الجرميين ضعفت في إبان القرن الثامن، إذ لم يعد يمنح شيوخهم لقب الإمارة، وإنما تدنوا إلى رتبة مقدم العشير، وهو اللقب الذي كان يحمله أحد شيوخهم، علي بن فضل الجرمي، في مطلع القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي. إلاّ إن منح رتبة الإمرة استمر بعد ذلك في قبيلة جرم، فقد منح الشيخ محمد بن إبراهيم الودياتي الإمرة سنة ٨٩٨هـ/ ١٤٩٢ - ١٤٩٣م، وكان رشحه للمنصب نائب القدس وضمنه عند السلطان، بينما رفض المرشح الذي سماه نائب غزة. ومن الجدير بالذكر أن قبيلة جرم كانت من أكبر قبائل فلسطين عدداً، يدل على ذلك اتساع الرقعة الجغرافية التي كانت تقيم عليها من جهة، وأن شيوخها منحوا لقب الإمرة، بينما منح شيوخ قبائل أخرى في فلسطين لقب تقدمة العشير الأقل شأناً والأحط مكانة، كما رأينا ذلك لدى شيوخ بني بشارة في الجليل، من جهة أخرى. كما أن ليس من قبيل المصادفة أن يحمل أميرها أحمد بن حجي لقب أمير عربان البلاد القبلية شأنه شأن أمراء آل فضل من آل مهنا الذين تآمروا على عربان البلاد الشمالية والشرقية. وبالإضافة إلى كل هذا فإن الكثرة العددية لهذه القبيلة تتجلى في كثرة عدد البطون المتفرعة منها، كما ورد في تقارير النسابين في القرنين السابع والثامن الهجريين، إذ عد أحدهم أكثر من عشرين بطناً من بطون هذه القبيلة. ومثل غيرها من المجموعات القبلية في فلسطين، كان عربان جرم يمارسون نمط الحياة الريفية المستقرة، وكانت لهم قرى خاصة بهم ضمن الفضاء الجغرافي الذي تتمدد فيه منازلهم. وكثيراً ما كان مشايخ جرم وأمراؤها يفرضون هيمنتهم على سكان المناطق الريفية والمدن المجاورة لهم عندما كانت هيبة السلطة المركزية تتعرض للضعف والاهتزاز، وخصوصاً في منطقتي القدس والرملة ونواحيهما. فكانوا يفرضون دفع ما عرف عند أهل فلسطين باسم «الخاوة»، التي يسميها صاحب «الأنس الجليل» بـ «المظلمة»، إذ كانوا يجبرون الفلاحين على دفع مبالغ من المال ومقادير من الغلال

والمحاصيل يحددونها هم كما شاؤوا.(٣٢)

أمّا المجموعة القبلية الثانية التي كانت تحمل اسم جرم أيضاً، فهي من بطون قضاعة، لا من طيئ، وتنسب إلى جرم بن ربان بن حلوان القضاعي. وذكر النسابون الأوائل أن لها عقباً في الشام. وبسبب اشتراك المجموعتين في اسم واحد، وبسبب التجاور في البلاد اختلط الأمر على بعض النسابين، فجعل بلاد جرم قضاعة والمناطق التي تنزلها هي نفسها بلاد جرم طيئ ومناطق انتشارها. علماً بأن بلاد جرم قضاعة كانت جبال الشراة ومنطقة الكرك إلى الشرق والجنوب الشرقي من البحر الميت. وعرف من أمرائها الأمير عمر بن فضل الذي قتل سنة ٨١١هـ/١٤٠٨ – ١٤٠٩م، فطالب بالإمرة مرشح آخر من آل جرم هو فضل بن عيسى، وكان شديد الحرص على الحصول عليها حتى قيل إنه عرض مبلغ ١٥٠,٠٠٠ درهم من الفضة يدفعها للسلطان في مقابل حصوله على منصب الإمرة.(٣٣)

(٤) آل الجيوسي وعربان جبل نابلس:

رأينا كيف ظل كل من مدينة نابلس وريفها محافظاً على طابعه العربي بعد الاجتياح الصليبي لفلسطين وعلى امتداد فترة الاحتلال حتى التحرير الصلاحي سنة ١١٨٧م. فكانت الهوية العربية هي الهوية الديموغرافية الطاغية في هذه النواحي، بينما كان الوجود الإفرنجي الأوروبي قليلاً في مدينة نابلس نفسها، وكان نادراً في الريف، ما خلا بعض المزارع والقلاع والأديرة. واستمرت الكثافة السكانية العربية على حالها، بل ازدادت في إبان العهدين الأيوبي والمملوكي. ففي حين استوعب بعض المناطق الفلسطينية، وخصوصاً مناطق السهل الساحلي، هجرات استيطانية إسلامية في إبان الأعوام الأخيرة من حكم الأيوبيين وما تلاها من فترة حكم المماليك من التركمان والأكراد الشهرزورية وغيرهما من التتار الأويراتية، فإن منطقة جبل نابلس وقراها وريفها كانت تزدحم بسكانها العرب، ولم تكن بحاجة إلى توطين إثنيات إسلامية غير عربية فيها.

من ناحية أُخرى، فإن منطقة جبل نابلس كانت من أكثر مناطق فلسطين قابلية لامتصاص موجات الهجرة القبلية العربية التي كانت سرعان ما تنتقل من نمط حياة البداوة إلى النمط المدني وحياة الاستقرار. لكن هذا الانتقال إلى النمط المعيشي الحضاري الجديد لم يلغ القيم والروابط الاجتماعية والمفاهيم الأسرية والقبلية التي كان ينتمي إليها المهاجرون قبل استقرارهم وتحولهم المدني. فعلى الرغم من تخلص سكان البلاد الأصليين من نير الاحتلال الصليبي الذي كانت الرغبة في مقاومته وإزالته هي الصمغ الذي يقوي لحمة التماسك بين أبناء المجتمع الفلسطيني، فإن الحاجة إلى مثل هذا التلاحم الاجتماعي ظلت قائمة في ظل الحكم الإسلامي الذي أعقب

LAU LIBRARY

التحرير، وخصوصاً أيام حكم سلاطين المماليك الذين جعلوا من البلاد ومقدراتها نهباً لخدمة أطماعهم. فقسموا خيراتها وأرضها إقطاعات منحوها لقادتهم العسكريين وكبار موظفيهم من المماليك الذين لا ينتمون إلى العرب، والذين كان يؤتى بهم من خارج الولايات الإسلامية. فلم يكن أمام أصحاب البلاد من وسيلة تحميهم من استغلال الأمراء الإقطاعيين، وتمنع عنهم ما كان يلحق بهم من ضيم ويمارس ضدهم من ظلم إلاّ الاحتماء بالقبيلة. ففي غياب التنظيمات الاجتماعية، السياسية أو الدفاعية، ظلت القبيلة هي الإطار الأمثل لضمان التكافل الاجتماعي، ولضمان الحماية للفرد والحفاظ على مصالحه ضد جشع وصلف المؤسسة الإقطاعية التي استحوذت على مقدرات الناس جميعاً.

ومن المفارقة أن نلاحظ كيف أن النقلة الحضارية التي مر بها المهاجرون من أبناء القبائل حين انتقلوا من نمط البداوة إلى النمط المدني وحياة الاستقرار، لم تساهم، كما حدث في أماكن أُخرى وفي أزمنة أُخرى، في إضعاف القبيلة كإطار اجتماعي وسياسي ودفاعي، وإنما زادت اللحمة القبلية تماسكاً، وأجبرت المواطن على التمسك بالقبيلة وبمؤسساتها كملاذ أخير يضمن له الحد الأدنى من الأمن وحماية مصالحه. فصار سكان الريف يُعرفون على أساس انتماءاتهم القبلية من دون غيرها؛ فأهل هذه القرية من بني فلان وسكان تلك من بني علان. ثم انتعش على أساس هذه الخلفية التصنيف القبلي المألوف القيسية واليمنية، والذي ظل من القوة والاستمرار بحيث لم يختف بزوال دولة المماليك، وإنما استمر طوال القرون الأربعة التي تلت في إبان الحكم العثماني، بل ظل عالقاً في الذاكرة الجماعية للشعب الفلسطيني طوال القرن العشرين، وكان ينعكس في الصراعات التي كانت تحمل بصمات العصبية القبلية.

وعلى أساس من هذه الخلفية الاجتماعية التي تتمحور حول القبيلة دأبت الحوليات التاريخية التي تناولت تاريخ العهد المملوكي على تسمية هذه الشريحة من أهل فلسطين العرب باسم «العشير» أو «العشران»، كاسم جمعي يعني سكان القرى والأرياف الفلسطينية التي تنتمي إلى العشائر العربية. وأحياناً كانت تسميهم العربان كاسم مرادف لأبناء القبائل العربية. وإذا كانت البطون القبلية التي توطنت في قرى منطقة نابلس وتركت نمط حياة البداوة اختفى انتسابها إلى قبائلها الأصلية، وانتسبت إلى الناحية والإقليم فسميت عربان جبل نابلس، فإن بطوناً مماثلة مرت بهذه التجربة وانتقلت للعيش في القرى لم تضيّع انتماءها القبلي لحساب القرى أو لحساب الإقليم الجغرافي، وإنما ظلت تعرف بانتماءاتها القبلية. حدث ذلك مع بعض أفخاذ بني عقبة في منطقة الكرك وجبال الشراة، فصارت هذه النواحي تسمى قرى بني عقبة. فانعكس الحال إذ صار النسب القبلي يطغى على الاسم الجغرافي.

BEIRUT

لم تسعفنا الحوليات بكثير من المعلومات المتعلقة بفئة العشير التي كانت تعيش في منطقة جبل نابلس، وانصبت المعلومات المتوفرة على أسماء بعض مقدمي العشائر أو الأمراء، أمراء العربان والعشير، الذين منحهم السلاطين، وأحياناً نائب مملكة دمشق، منصب الإمرة، أو كانت تلك المعلومات تتناول الهبّات الشعبية التي تحدث في هذه المنطقة وردات فعل الحكومة المركزية عليها، أو أنها تمحورت حول ما كانت تقوم به حكومات السلاطين أحياناً من حملات لتجنيد أهل هذه المنطقة للمشاركة في حروب الدولة ضد أعدائها الخارجيين أو ضد المتمردين في الداخل، أو ما كانت تقوم به أحياناً من حملات لجباية الأموال والحطائط الطارئة لتمويل الحملات العسكرية. وكانت هذه المعلومات، على ندرتها، متعلقة بأحداث القرنين التاسع والعاشر الهجريين/ الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين فقط، وقلما عثرنا فيما بين أيدينا من مراجع على أية إشارة تتعلق بأحداث القرنين الفائتين، السابع والثامن الهجريين/ الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين، اللهم إلاّ إشارة عابرة إلى تمرد هذه العشائر، سنة ٦٨٠هـ/ ١٢٨١ - ١٢٨٢م، هاجم أبناؤها خلاله مدينة نابلس وانتهبوها.

وكان أول ذكر لهذه الشريحة من عرب فلسطين في منطقة نابلس يتعلق بأمير هذه المنطقة في إبان العقد الأول من القرن الخامس عشر، سنة ٨١٢هـ/ ١٤٠٩ - ١٤١٠م، حين استعر التمرد الذي قاده نائب دمشق الأمير شيخ المحمودي ضد السلطان في القاهرة ليقود حركة انفصالية أعلن نفسه فيها سلطاناً، إذ انقسم أهل الشام بين مؤيد للتمرد وبين موال للسلطة المركزية. فوقف عربان جبل نابلس مع التمرد وشاركوا في الهجوم على مدينة صفد في صفوف الثوار ضد نائبها الذي ظل على ولائه للسلطان، وكان شيخ جبل نابلس أبو بكر بن مشاق. وبعد ذلك بعام واحد، أي سنة ٨١٣هـ/ ١٤١٠ - ١٤١١م، وقبل أن تستقر الأوضاع السياسية والأمنية في بلاد الشام في أعقاب تمرد المحمودي نائب دمشق، تفجرت حروب العصبية القبلية بين بعض عشائر جبل نابلس، ذكر منها عشيرتان هما آل عبد القادر وآل عبد الستار. وكانت يد آل عبد الستار العليا في هذا الصراع المسلح، إذ فر شيخ آل عبد القادر ورجاله من مواقعهم وعمت بعد ذلك الفوضى في جميع أرجاء المنطقة، وانقطعت الطرق والدروب، ولم يجرؤ أحد على السفر أو الخروج. لكن هزيمة الشيخ محمد بن عبد القادر، شيخ آل عبد القادر، أمام خصمه ابن عبد الستار، والذي وصف بكثرة العبث والفساد، لم تقلل فساده وشِرَّته فوسع دائرة عدوانه خارج جبل نابلس وهاجم منطقة القدس التي كانت آنذاك ضمن دائرة الهيمنة لقبيلة جرم، وقُتل ابن لأمير جرم في المواجهة بين الطرفين سنة ٨٢٢هـ/ ١٤١٩م.(٣٤)

تصمت المصادر بعد هذا التاريخ، ولا تورد ذكراً ذا شأن عن عربان جبل نابلس

LAU LIBRARY

أو عن مشايخها لأكثر من نصف قرن. وفي تغطية القاضي ابن الجيعان أخبار الرحلة التي قام بها السلطان قايتباي إلى بلاد الشام سنة ٨٨٢هـ/ ١٤٧٧م، يورد وصول السلطان إلى جلجولية، وهو في طريق عودته إلى القاهرة، حيث التقى، في ١٨ رمضان ٨٨٢هـ/ ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٤٧٧م، نائب غزة ونائب القدس ومقدم العربان ابن الجيوسي. وبعد ذلك بثلاثة أعوام سجلت الحوليات تمرداً قاده شيخ جبل نابلس، من دون أن تذكر اسمه، ضد كاشف الرملة، فقبض عليه وقيده بالأصفاد، الأمر الذي دعا حكام القاهرة إلى إرسال حملة عسكرية لتأديب المتمردين. وفي سنة ٨٩٣هـ/ ١٤٨٧ - ١٤٨٨م، نرى عربان جبل نابلس بإمرة أحد شيوخ العشائر حسن بن إسماعيل، شيخ عشيرة بني إسماعيل، يقاتلون مع غيرهم من عربان الشام في صفوف جيش نائب الشام ضد جيش بني عثمان في الجبهة الشمالية. ثم نراهم بعد ذلك بستة أعوام يقودون تمرداً ضد نائب الشام تحصنوا خلاله في منطقة عجلون.(٣٥)

في آخر القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وبداية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ازداد التوتر بين السلطة المركزية وأهل جبل نابلس من العشير. وكانت حاجة الدولة المتصاعدة إلى جمع الأموال، وتجنيد المقاتلين المشاة من أبناء العشائر لإرسالهم في الحملات المتوالية إلى الجبهة الشمالية، جبهة المواجهة مع سلاجقة بني عثمان، الذين أبدوا مطامعهم الإقليمية في دولة المماليك، غذت هذا التوتر وزادت في وتيرة التذمر الذي كان يتفجر على شكل تمردات مسلحة بين الحين والآخر.

ففي سنة ٩٠٣هـ/ ١٤٩٧ - ١٤٩٨م، عندما أعلن الأمير أقبردي الدوادار تمرده على السلطان، وغادر القلعة نحو بلاد الشام، فدخل غزة واستولى عليها، ماجت الناس في فلسطين وبلاد الشام قلقاً إزاء ما ستسفر عنه حركة التمرد هذه. وانقسم الناس بين متعاطف مع حركة التمرد وبين باق على ولائه للسلطان. فقام شيخ بلاد نابلس الأمير ابن إسماعيل بجمع الشيوخ الموالين للسلطة المركزية ليمنعوا الدوادار المتمرد من الخروج من غزة، والتوغل شمالاً في فلسطين وبلاد الشام. لكن قوات العشائر لم تصمد أمام تقدم الدوادار وأتباعه، فوصل إلى الغور ودخل إربد ومعه عدة مئات من الفرسان. وفي السنة التالية قبض نائب دمشق على مقدمي العشائر في منطقتي البقاع وجبل نابلس حين قدموا إليه في دمشق، وكان فيهم المقدم خليل بن إسماعيل، وخليل بن شبانة، وابن الجيوسي، وطلب من كل واحد أن يدفع ١٠٠,٠٠٠ دينار عنه وعن أفراد عشيرته وبلاده، وأمر بأن يودعوا سجن القلعة حتى يدفعوا المال. ولم يفرج عنهم إلاّ بعد أن ضمن النائب دفع أغلبية الأموال التي فرضها عليهم. لكن دفع هذه الأموال لم يشفع لهم عنده، إذ أمر بقتل المقدم

BEIRUT

خليل بن إسماعيل وغيره من مقدمي العشير.

وفي سنة ٩٠٨هـ/١٥٠٢ – ١٥٠٣م، خرجت حملة عسكرية من القاهرة بقيادة دوادار السلطان ومعه حشد من الأمراء والعساكر في حملة جباية جديدة للأموال من عربان جبل نابلس. ثم تلتها حملة جباية ثانية سنة ٩٢٠هـ/١٥١٤م، عشية الاستعدادات المملوكية للتصدي لحملة بني عثمان التوسعية في شمال بلاد الشام، والتي سبقت الغزو الكبير سنة ١٥١٦. وكانت فريضة المال هذه المرة باهظة جداً بلغت ١٢٤,٠٠٠ دينار، بحيث لحق كل رب عائلة ما لا يقل عن ٢٠ ديناراً. وكان ذلك سبباً في نشوب تمرد شامل في جبل نابلس اضطرت القاهرة جرّاءه إلى إرسال جيش كامل لإخماده.[٣٦] واعتماداً على المبلغ الكلي الذي فرض على هذه العشائر، ونصيب كل رب أسرة، يمكن احتساب العدد الإجمالي للسكان؛ فإذا كان معدل أفراد الأسرة الواحدة يتراوح ما بين ٥ و٧ أنفار، فيكون عدد سكان المنطقة قبيل الاجتياح العثماني ببضع سنين، يتراوح ما بين ٣٢,٠٠٠ و٤٢,٠٠٠ نسمة، وهي أرقام تقارب إلى حد كبير التقدير الذي توصل إليه كل من هوتروث وعبد الفتاح بشأن الحجم العددي لسكان جبل نابلس في منتصف القرن السادس عشر، بناء على معطيات الدفتر المفصل، ومن خلال التقارير السابقة المتعلقة بعربان جبل نابلس، أو مَن أطلق عليهم أحياناً اسم العشير. إن هذه العشائر التي سكنت القرى والمزارع في ريف نابلس كانت تنتمي إلى عدد من البطون القبلية لم يتحدد انتماؤها القبلي الأصلي. ومع ذلك أمكن معرفة أسماء عدد من هذه البطون، كما دل على ذلك أسماء الشيوخ الذين عُيّنوا أمراء أو مقدمين من السلطة المركزية أو ممثليها في نيابة دمشق. وكانت هذه البطون هي: بنو إسماعيل؛ بنو عبد القادر؛ بنو الجيوسي؛ بنو شبانة؛ بنو مشاق؛ بنو عبد الستار. وعلى عادة أصحاب الإمرة من المماليك الذين منحهم السلاطين إقطاعات في بلاد الشام، كان مقدمو العشائر من جبل نابلس يقيمون أحياناً بالمدن المركزية وخصوصاً بدمشق، عاصمة نيابة الشام، التي فضلوا سكناها على سكنى قراهم أو حتى مدينة نابلس نفسها، مركز هذه الناحية.[٣٧]

(٥) بنو حارثة وآل طراباي:

إحدى القبائل العربية التي أدت دوراً على المسرح السياسي في فلسطين منذ مطلع القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي. ولم يستطع القلقشندي (توفي سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م)، فيما توفر لديه من مصادر، أن يحدد نسب بني حارثة، وإلى أي قبيلة من القبائل ينتسبون. غير أن بعض التقارير التي ساقها في موضع آخر كان يوحي بأنهم كانوا أحد البطون التي تنتمي إلى قبيلة طيئ. وكانت جنين وناحيتها هي البلاد

AUB LIBRARY

والمنازل التي كان بنو حارثة ينزلونها. وكان أول نشاط سجلته الحوليات التاريخية لهم يرجع إلى سنة ٨٠٣هـ/١٤٠٠ – ١٤٠١م، على خلفية اجتياح المغول العسكري لبلاد الشام بقيادة تيمورلنك، وعلى خلفية الهزيمة المنكرة التي لحقت بعسكر المماليك، فولوا مدبرين لا يلوون على شيء، همُّ أحدهم النجاة بنفسه، فأصبحوا من ثم فريسة سهلة للأعراب وقطاع الطرق واللصوص. ويبدو أن شيوخ بني حارثة استغلوا هذا الفراغ السياسي الذي أحدثته هزيمة المماليك، فاجتاحوا مملكة صفد، وجبوا الضريبة من أهلها، ووضعوا أيديهم على حصة أصحاب الإقطاعات من المماليك من المحاصيل الزراعية. كما كان لهم دور بارز في ابتزاز الجنود المماليك الفارين من الجبهة، حتى إنه قلما نجا أحد من سلبهم وابتزازهم. ظل بنو حارثة يسيطرون على بلاد صفد إلى أن وصل إليها الأمير دقماق المحمدي، الذي عيّنه السلطان بعد أن غادر تيمورلنك وجيشه بلاد الشام عائداً إلى المشرق. ويبدو أن بني حارثة لم يفاجأوا بقدوم نائب السلطان في محاولة لاستعادة السيطرة على نيابة صفد، فتصدوا له وقتلوا من مماليكه بضعة عشر رجلاً، ومنعوه من اقتحام مدينة صفد. فاستنجد دقماق، النائب الجديد، بزميله الأمير شيخ المحمودي، نائب طرابلس. فاجتمعت عساكرهما معاً وهاجموا مقاتلي بني حارثة الذين كان يقودهم شيخ العشيرة مُتَيْريك (أو مُثير بك في بعض المراجع)، فقتل عدد من رجاله، ووقع له ولدان في الأسر تم إعدامهما، واستولى دقماق وشيخ المحمودي على ٦٠٠٠ بعير للشيخ متيريك. لكن السلطان في القاهرة لم يشأ أن يستمر التوتر مع بني حارثة، فبعث برسالة ترضية إلى الشيخ متيريك طيّب فيها خاطره، وأوعز إلى نائبيه دقماق وشيخ أن يعيدا لشيخ بني حارثة الجمال التي غنماها. إلاّ إن الغنيمة المسلوبة لم ترد إلى متيريك، فاستمر بعد الهزيمة يناوش النائب في صفد ويهاجم بلاده، وظل على ذلك حتى وقع في الأسر، وأمر نائب صفد الجديد سودون الحمزاوي بإعدامه سنة ٨٠٥هـ/١٤٠٢ – ١٤٠٣م. ويبدو أن زعيماً آخر من بني حارثة تولى المشيخة في القبيلة بعد مقتل متيريك وهو الشيخ فواز الذي استمر هو الآخر في نهج سلفه مستفيداً من اضطراب حبل الأمن وانتشار القلاقل في بلاد الشام بعد تمرد شيخ المحمودي الذي كان تولى نيابة دمشق. وعندما عزم السلطان فرج بن برقوق على زيارة بلاد الشام بعد مصالحته النائب المتمرد شيخ المحمودي أعطيت الأوامر بإخماد العصيان والقضاء على المتمردين، فكان شيخ بني حارثة الأمير فواز أول ضحايا هذه الحملة، إذ توجه عسكر مملوكي إلى الرملة وقبض عليه وتم شنقه سنة ٨٠٩هـ/١٤٠٧م.

بعد ذلك نرى بني حارثة تحت زعامة الشيخ حسن بن قاسم بن متيريك، حفيد متيريك الحارثي، الآنف الذكر، والذي منح على ما يبدو رتبة مقدم العشير قبل ذلك،

BEIRUT

يحاربون في صفوف نائب دمشق شيخ المحمودي الذي أعلن عصيانه على سلطان القاهرة وأعلن نفسه سلطاناً، عندما أرسل جيش دمشق لإخضاع نائب صفد الذي كان موالياً لسلاطين القاهرة. لكن قوات التحالف لم تنجح في إتمام مهمتها بإخضاع نيابة صفد، فتراجعت وطوقت المدينة، وقطعت عنها بذلك المؤن والإمدادات.

تنطمس أخبار بني حارثة بعد سنة ٨١٢هـ/١٤٠٩ - ١٤١٠م، ولم يرد في المصادر أي ذكر لهم لأكثر من سبعين عاماً بعد هذا التاريخ. ثم يطلع علينا المؤرخ الشامي شمس الدين محمد بن طولون بخبر نادر تفرد بذكره، يستدل منه على استمرارية الدور السياسي والعسكري وربما الإداري، الذي استمر بنو حارثة يقومون به خلال القرن الأخير للحكم المملوكي. ويقول ابن طولون وهو يسجل أحداث جمادى الثانية ٨٨٥هـ/ آب (أغسطس) ١٤٨٠م: «وفي ليلة الأحد سادسه، سافر حاجب الحجّاب وابن شادبك الأستادار إلى مرج بَني عامر ليسلّما البلاد لابن طراباي عوضاً عن أبيه المقتول، بإشارة دوادار السلطان الكبير.»[٣٨] إن أول ما يستدل عليه من هذا الخبر أن أسرة ابن طراباي التي كانت تتزعم بني حارثة كانت تنزل مرج ابن عامر، وهذا ما يقوي صحة الرواية التي أوردها القلقشندي عن المنازل والبلاد التي تقيم بها هذه القبيلة. أمّا الأمر الثاني فكان يتعلق بالرتبة التي حظي بها شيوخ هذه الأسرة في سلّم إمارة العربان بدليل كبر حجم الإقطاع الذي منح لأمراء الأسرة، والذي شمل، على الأقل وفقاً لنص الخبر، كل أراضي مرج ابن عامر. وأمّا الأمر الثالث فمتعلق بموقف بني حارثة الموالي للسلطة المركزية في القاهرة، فجاء منح ابن طراباي الإقطاع مكافأة له على موقف أبيه المقتول، الذي قتل، على ما يبدو، في التمرد الجارف الذي شهدته فلسطين في هذه السنة، وقاده عربان جبل نابلس، الأمر الذي اضطر حكومة السلطان في القاهرة إلى الاستعانة بنائب دمشق وعساكره على إخماد التمرد وتحرير الرهائن من كبار موظفي الدولة، ممن احتجزهم زعماء تمرد جبل نابلس. وليس من المستبعد أن يكون أمير بني حارثة المقتول استُنفر هو الآخر دعماً للسلطان.

بدأ نجم آل طراباي، زعماء بني حارثة، في الصعود، حتى غدوا القوة القبلية الأولى في فلسطين منذ مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي. وأوكلت إلى أمرائهم حراسة الطرق، وتأمين السابلة على الدرب السلطاني الواصل بين القاهرة ودمشق، وعلى درب الحج الشامي من دمشق إلى الحجاز. ويبدو أن سلاطين بني عثمان الأوائل أقروا أمراء الأسرة الحارثية في هذه الوظيفة الرسمية، لأنهم كانوا يثقون بولائهم للدولة الجديدة واطمأنوا إلى تعاونهم معهم منذ دخولهم بلاد الشام في طريقهم لغزو القاهرة عاصمة دولة المماليك. ويشير المؤرخ ابن طولون إلى الرسالة التي بعث بها السلطان سليم، غداة انتصاره في المعركة بشأن القاهرة، إلى ابن طراباي

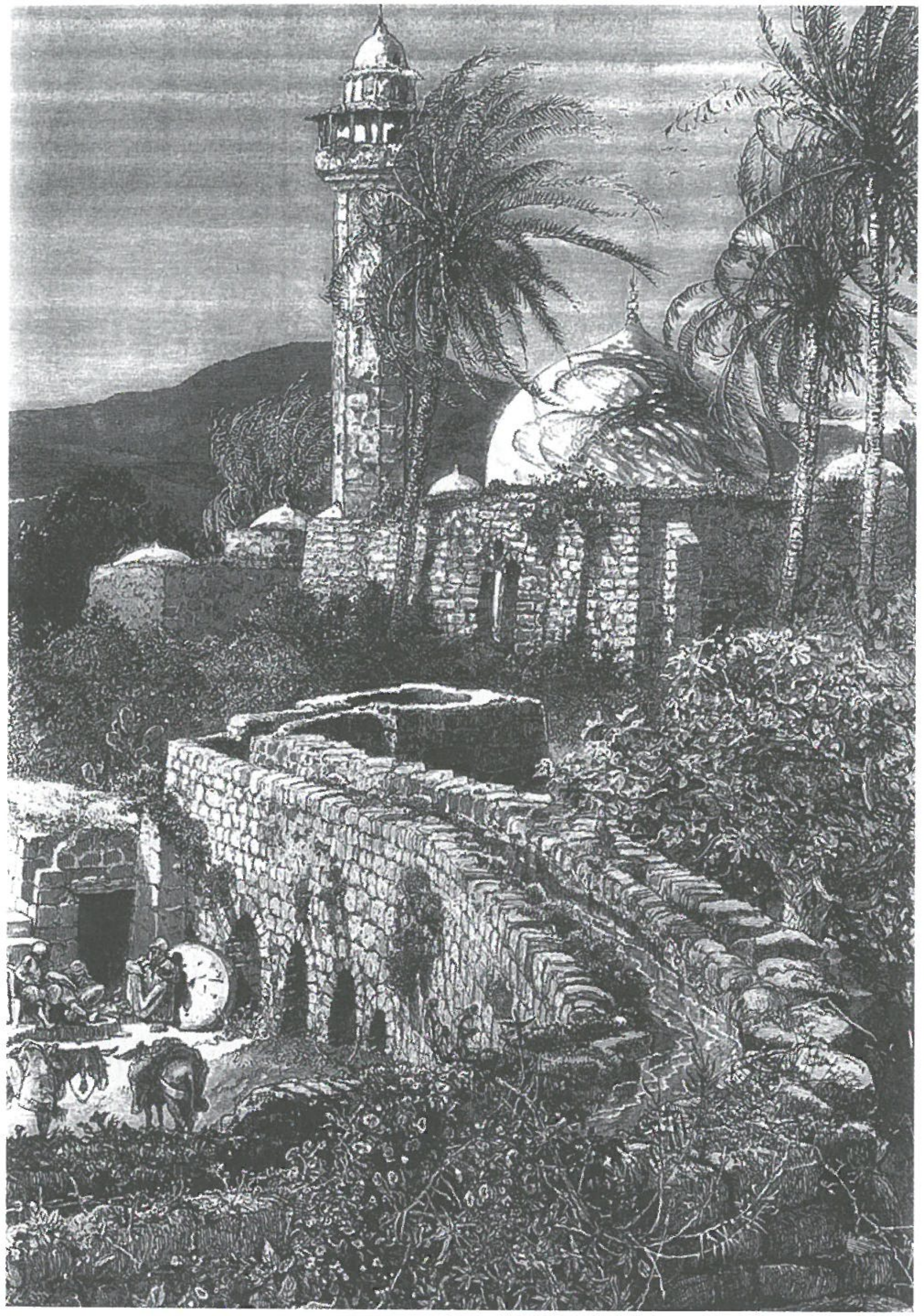

جنين Jenin 1875 - 1880

LAU LIBRARY
BEIRUT

بصفته أميراً للدربين، يبشره بالانتصار، ويخبره بفرار بعض الأمراء الجراكسة من القاهرة متجهين نحو بلاد الشام، ويطلب منه ترصد هؤلاء الفارين، والقبض على أعيانهم وإرسالهم إليه في القاهرة، وإن كان المقبوض عليهم من عامة أمراء المماليك، فالإجهاز عليهم. وفي هذا السياق ليس هناك ما يثبت أن ابن طراباي، أمير بني حارثة، هو الذي كان تولى نيابة صفد أول مرة سنة ٩٢١هـ، وثاني مرة سنة ٩٢٣هـ (وهي سنة الفتح العثماني)، وأن حامل هذا الاسم الذي تولى النيابة إنما كان أحد الأمراء المماليك، ولم يكن يمت بصلة لا إلى العرب ولا إلى بني حارثة على وجه التحديد.

وعلى خلفية الإخلاص الذي أبداه أمراء الأسرة الحارثية للسلطان العثماني في أعوام الفتح الأولى، وبسبب دورهم في إخماد التمرد القبلي الكبير الذي شارك بعض القبائل الفلسطينية فيه، كعربان بني عطية وعربان بني عطا وقبيلة السوالم، سنة ٩٢٦هـ/١٥١٩ - ١٥٢٠م، أسند السلطان سليمان القانوني إلى ابن طراباي مهمة جمع الضرائب في فلسطين بعد أن جعله أكبر ملتزمي الضرائب في بلاد الشام جميعاً. ثم وسع نطاق إمارته لتشمل عربان جبل نابلس، إذ يرد في بعض الوثائق العثمانية أن ابن طراباي كان شيخ عرب جبل نابلس، إضافة إلى إمارته للأسرة الحارثية. ويبيّن دفتر الطابو لسنة ٩٤٥هـ/١٥٣٨ - ١٥٣٩م كشفاً بأسماء القرى والمزارع التي كانت ضرائبها في عهدة أمير الأسرة طراباي بن قراجة. وكانت هذه القرى موزعة بين ست نواح من مناطق فلسطين، بالإضافة إلى منطقة الغور الشمالي وبعض النواحي الأُخرى التي كانت ضمن الصلاحية الإدارية لولاية دمشق. ولم يقتصر التزام الأمير الحارثي على القرى والمزارع فحسب، بل شمل أيضاً البطون البدوية التي كانت في هذه النواحي، مثل بني زيد، والعمور، وبني زير، والظهور، والعمرات، وغيرهم، وبلغ عدد هذه البطون اثني عشر بطناً. وبالإضافة إلى ذلك منح هذا الأمير إقطاعاً مهماً، وكان من أبرز أصحاب التيمار، علماً بأن إمارة الدربين التي كانت موكلة إلى أمراء الأسرة الحارثية عشية الاحتلال العثماني لفلسطين، وبالتحديد حراسة طريق دمشق - القاهرة، ظلت موكلة إليهم في إبان الفترة العثمانية. كما كانوا مسؤولين عن صيانة المنشآت والجسور والأبراج المنتشرة على امتداد الطريق المذكورة، من غزة جنوباً حتى القنيطرة في وسط هضبة الجولان.(٣٩)

(٦) بنو العائد:

أحد بطون قبيلة جذام التي كانت تشكل مع ما تفرع من بطونها قبل الغزو الصليبي أكبر التجمعات القبلية العربية في فلسطين، ولا سيما أيام الراشدين والأمويين

LAU LIBRARY

BEIRUT

والعباسيين، قبل أن يفرض بنو الجراح الطائيون هيمنتهم على فلسطين. وكان لبني العائد حضور قوي في فلسطين منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي. وقد ذكر ابن شاهين الظاهري أن بني العائد التزموا ١٠٠٠ فارس في مقابل الإمرة التي كان يمنحها السلطان لشيوخهم. فلمّا زار الظاهر بيبرس مدينة غزة، سنة ٦٦١هـ/١٢٦٢م، وأراد تنظيم العلاقة بين دولته، دولة المماليك الفتية، وبين قبائل فلسطين، كان عرب العائد وعرب جرم وعرب ثعلبة أول من أُدمج ضمن الإطار التنظيمي المعروف بإمرة العرب، إذ خلع السلطان على أمراء هذه القبائل وضمّنهم البلاد وألزمهم بتأدية ضرائبهم (زكاة مواشيهم) للدولة، وكذلك بخدمات البريد وتجهيز الخيول اللازمة لهذه المؤسسة. ولعل إلزام بني العائد وجرم وثعلبة بخدمة البريد توحي بمنازلهم والبلاد التي يقيمون فيها قريباً من الدرب السلطاني بين مصر والشام، إن لم يكونوا يسيطرون فعلاً على مسار هذا الدرب. ولا توضح روايات كتب الأنساب بالتفصيل المناطق التي سكنها بنو العائد، وتكتفي بذكر تعميمي للنواحي التي سكنوها، كقول ابن خلدون إن مساكن العائد فيما بين بلبيس من الديار المصرية إلى عقبة أيلة إلى الكرك من ناحية فلسطين. وتعوض الروايات التاريخية في هذا المجال ما أخلت به روايات الأنساب. ففي تغطيتها مجريات الأحداث تزودنا بعض الإشارات عن البيئة المكانية والسكنية لهذه القبائل؛ فعندما يتحدث المقريزي عن حروب العصبية التي نشبت في أواخر أربعينيات القرن التاسع (٨٤٧هـ/١٤٤٣م) في فلسطين بين قبيلتي العائد وجرم، يذكر أن مسرح هذا الصراع الدامي كان في مثلث غزة - القدس - الرملة، وفي هذا دليل واضح يبين المناطق التي كانت تسكنها هاتان القبيلتان. وهذا لا ينفي طبعاً ما ذكره النسابون عن امتداد قبيلة العائد جغرافياً ما بين بلبيس في مصر وبين أيلة والكرك، لأنها لم تكن قبيلة محلية، وكانت منازلها تتوزع ما بين القسم الجنوبي في فلسطين حتى الشرقية في مصر. وكان لبني العائد أمير واحد يجمع بين شقي القبيلة في ناحيتيها، في الشق المصري والشق الفلسطيني؛ لأن الانتشار القبلي لم تكن تقيده حدود الولايات الإدارية أو السياسية.(٤٠)

(٧) بنو عُقبة:

أحد بطون جذام، ممن كان وجودهم قديماً في فلسطين سبق الفتح الإسلامي بزمن طويل. وذكر ابن خلدون في كتاب «العبر» أن ديارهم كانت تمتد من الكرك حتى تخوم الحجاز، لكن منازلهم لم تكن محصورة في هذه البقعة فحسب. صحيح أن بؤرة وجودهم كانت الكرك وضاحيتها، لكنهم تمددوا شمالاً على امتداد منطقتي البلقاء والغور حتى حسبان، حيث مصب نهر الأزرق في نهر الأردن جهة الغور

الشمالي. وكانت مواقعهم هذه التي تمتد على طول درب الحج الشامي من جهة، ووجودهم في المنطقة الممتدة من عقبة أيلة إلى حدود الحجاز من جهة أُخرى، مكنتهم من التحكم في موكبي الحاج المصري والحاج الشامي على حد سواء. ولهذا السبب فقدْ أنيطت بهم مسؤولية حراسة الحجاج والمسافرين الذين يسلكون هذه الطريق. فعندما دخل الظاهر بيبرس قلعة الكرك، سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٢م، بعد أن اغتال حاكمها الملك المغيث، الأيوبي النسب، وزع على قادة الأجناد وعلى شيوخ العربان مناشير الإقطاع، وحملهم مسؤولية «دَرْك» (حفظ الأمن) البلاد، وحراسة السالكين لطرقها وفجاجها، وأوكل ذلك إلى أمير بني عقبة، سابق الدين عُبَيَّة، الذي بقي في منصب الإمارة حتى سنة ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م، في أيام سلطنة قلاوون الألفي. وظل أمراء بني عقبة أوفياء للسلطان وأوفياء لتعهداتهم تجاهه. فعندما زار الظاهر بيبرس بلدة الشوبك، سنة ٦٧٤هـ/ ١٢٧٥ - ١٢٧٦م، وجد أمير بني عقبة في استقباله ومعه الخيول والهجائن التي كان التزمها كجزء من مقتضيات إقراره في منصب الإمارة على قومه. ولمّا غضب السلطان الناصر ابن محمد على نائب حلب الأمير قراسنقر وقرر القبض عليه، أوعز إلى أمير بني عقبة، الذي كان رجاله يتحكمون في طريق الحاج الشامي، أن يقبض عليه وهو عائد من أداء فريضة الحج، لكن قراسنقر لم يقع في الكمين الذي نصب له، لأنه انحرف عن الطريق وسلك مسلكاً آخر. ولم يكن ولاء بني عقبة لسلاطين المماليك في القاهرة متعلقاً بهذا السلطان أو ذاك، أو بهذا الأمير أو غيره، وإنما كان ولاء مطلقاً لا يقيد بشخص أو بزمن. فحين تمرد الأمير سيف الدين منطاش (تَمُربغا الأفضلي) على السلطان الظاهر برقوق سنة ٧٩١هـ/ ١٣٨٩م واستولى على السلطنة في القاهرة، وسجن برقوق في قلعة الكرك، أعلن أمير بني عقبة، المدعو ابن خاطر، دعمه للسلطان المخلوع بعد أن أفلت من سجنه.

كان لقب الإمارة الذي منحه السلاطين لشيوخ بني عقبة يقترن بألقاب التشريف التي تغدق على شيوخ العرب أو على فرسان المماليك الذين يحظون بهذه الرتبة. لكن لا تتوفر الأدلة التي تثبت أن كل من تولوا الإمارة على عربان بني عقبة حصلوا على ألقاب التشريف. غير أن الصفدي يذكر الأمير شطي بن عُبَيّة، الذي كان أميراً سنة ٧٣٩هـ/ ١٣٣٨ - ١٣٣٩م، وتوفي سنة ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م، أنه كان يحمل اللقب التشريفي بدر الدين، وأنه حظي بتقدير غير مسبوق من السلاطين حتى ساووا بينه وبين أمراء العرب من أسرة آل مُهنا في المكانة. وكان لقب التشريف منح أول مرة في أيام الظاهر بيبرس، حين منح الأمير عبيّة بن عقبة الإمارة، وحمل لقب سابق الدين. ومن الناحية العددية كانت قبيلة بني عقبة متوسطة الحجم، ولم تكن بحجم قبائل أُخرى في فلسطين، مثل قبائل جرم أو العائد أو جذام. وكان عدد الفرسان

الذين يجب أن تضعهم في تصرف السلاطين، مانحي رتبة الإمرة، عند الحاجة، يقل عن ١٠٠٠ فارس، وكان أقصى عدد تقدمه لا يتجاوز الـ ٤٠٠ فارس. ولذا فقد كانت بالاشتراك مع قبيلة بني مهدي تقدمان معاً ١٠٠٠ فارس.

وذكرت المصادر التاريخية عدداً من شيوخ بني عقبة ممن تولوا منصب الإمارة منذ بداية الفترة المملوكية. وكان أولهم الأمير سابق الدين عبية بن عقبة، الذي منح الإمارة أيام الظاهر بيبرس، واستمر في منصبه هذا إلى ما بعد تولي السلطان قلاوون الألفي السلطة. ثم ذكر الأمير شطي بن عبية، أحد أبناء الأمير السابق، وهو مثل أبيه حظي بلقب التشريف كما أسلفنا، وظل في منصب الإمارة حتى وفاته سنة ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م. كذلك ذكر الأمير خاطر الذي قتله نائب الكرك طغاي تَمّر القبلاوي غيلة وغدراً، وهو في ضيافته في قصره في قلعة الكرك مع اثنين من أبنائه سنة ٧٨٥هـ/ ١٣٨٣م. فتولى الإمارة بعده أحد أبنائه الأمير منجد بن خاطر، وكان في منصب الإمارة سنة ٨٠٢هـ/ ١٣٩٩ - ١٤٠٠م. ثم جاء بعده أحد أبنائه، لكن المصادر أغفلت ذكر اسمه ولم تذكر تاريخ تسلمه الإمارة.[٤١]

(٨) بنو مهدي:

من البطون الكبرى لجذام. كانت منازلهم في هذه الفترة في البلقاء التي سكنها عامة بطونهم التي زادت على ١٦ بطناً. وكانت طائفة أُخرى من بني مهدي تسكن في نواحي الكرك. وامتدت مساكنها شمالاً، فكان بعض بطونها يقيم بمنطقة الغور الأوسط والشمالي في جوار بني حارثة. حظي بنو مهدي بمنصب الإمارة في وقت مبكر من أيام دولة المماليك. فعندما استولى الظاهر بيبرس على الكرك، سنة ٦٦١هـ/ ١٢٦٣م، أحضر أمير بني عقبة وغيره من أمراء بني مهدي وألزمهم بخفر البلاد حتى الحجاز. وقد كانوا يشاركون جيرانهم بني عقبة في خفارة درب الحج والطريق بين الشام والحجاز. وكان منصب الإمرة يقسم بين أربعة من شيوخ بني مهدي. ونقل القلقشندي عن ابن ناظر الجيش أسماء الشيوخ الأربعة الذين اقتسموا منصب الإمارة في زمانه. وأحياناً كان يتقلص هذا العدد، فتقسم الإمارة بين اثنين من مشايخهم مناصفة. لكن اقتسام الإمرة لم يكن قاعدة ثابتة، ولدينا ما يبيّن أن شخصاً واحداً فقط قد تولاها، كما حدث سنة ٨١٩هـ/ ١٤١٦م عندما أسندت الإمارة إلى الشيخ مانع بن سنيد بعد موت سلفه محمد بن هيازع. وذكر ابن شاهين الظاهري أن أعداد العساكر الذين التزم بهم أمراء بني مهدي للسلطان كان أقل من ١٠٠٠ فارس، فشاركهم جيرانهم بنو عقبة في توفية الـ ١٠٠٠ فارس الذين التزمهم الطرفان. وكان هذا التخفيف في الأعباء العسكرية الملقاة على هاتين القبيلتين، على ما يبدو، بسبب

BEIRUT
LAU LIBRARY

الالتزامات الأمنية من خفارة مواكب الحج وضمان الأمن والسلامة لقوافل التجار والمسافرين بين بلاد الشام وبلاد الحجاز، وهي المهمات التي كلفوها منذ أيام الظاهر بيبرس. علماً بأن بني مهدي كانوا يساهمون، كغيرهم من عربان المنطقة، في الدفاع عن البلاد كلما تعرضت لتهديد أجنبي، كما حدث سنة ٨٠٣هـ/ ١٤٠٠ - ١٤٠١م عندما كانت مدينة دمشق تتعرض لتهديد تيمورلنك، إذ أرسل السلطان أحد أمراء عسكره نحو منطقة الأغوار، فجمع خلقاً كثيراً من الفرسان من عرب آل علي وبني مهدي وبني حارثة وغيرهم، وأغار بهم على حشد من عساكر المغول كانوا يستعدون للهجوم على دمشق، قدر عددهم بأكثر من ٢٠٠٠ مقاتل. فقتل الفرسان العرب معظمهم، وأخذوا أسلابهم وما كان معهم من أموال كانوا نهبوها من حلب.(٤٢)

علاقة الدولة بالعربان: مؤسسة إمرة العرب

ينقل مصطفى الحياري عن مخطوطة لكتاب «البرق الشامي» ما يشي بنية السلطان صلاح الدين ضبط العلاقة بين الدولة والقبائل العربية في بلاد الشام. ففي مرسوم التعيين (المنشور) الذي أصدره سنة ٥٧٨هـ/ ١١٨٢ - ١١٨٣م إلى أحد رجاله، شمس الدين ابن المقدم، ليكون نائبه في دمشق، يخوله صلاحية النظر في شؤون قبائل العرب، بصفته مُحكّماً فيما بينهم جميعاً، يبتّ مقدار ما يمنحون من عطاء، ويحدد مقادير ما يجبى منهم كل عام. وعلى الرغم من أن المنشور لم يتطرق إلى أسماء القبائل وأماكن سكناها، ولم يحدد إطاراً للعلاقة بها وطبيعتها، فإنه يعتبر بمثابة الإرهاصات الأولى التي شكلت الصيغة المبكرة لنمط العلاقة بين القبائل والدولة. وإذا كان قرار صلاح الدين تميز بالتعميم لا التخصيص، فإن أخاه الملك العادل الذي خلفه في السلطنة قام بتعيين أول أمير للعرب. وبهذا يكون وضع حجر الأساس لمؤسسة رسمية سلطانية صارت تعرف بـ «إمارة العرب»، إذ أنعم بمنصب الإمارة على الشيخ حديثة، شيخ آل فضل الربعيين. وفي هذا الصدد ينقل ابن فضل الله العمري عن سلفه المؤرخ الحمداني أن أحداً من العرب لم يتقلد منصب الإمرة على العرب بمنشور صادر عن السلطان إلاّ أيام الملك العادل. ثم درج ملوك الأسرة الأيوبية بعد موت العادل على تعيين أمراء العرب في بلاد الشام بغض النظر إن كان قرار تعيينهم يصدر عن القاهرة أم دمشق أم حلب. وظل الأمر على هذا الحال حتى سقوط الأسرة الأيوبية وقيام سلطنة المماليك.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن مؤسسة الإمارة لم تكن اختراعاً ابتدعه ملوك الأسرة الأيوبية، وإنما كانت مؤسسة قديمة، لكن الجديد الذي أتى به الأيوبيون

LAU LIBRARY

أنهم جعلوها مؤسسة سلطانية تشمل كل قبائل العرب في بلاد الشام، بل جميع أقاليم مملكتهم، بعد أن كانت مؤسسة قطرية محلية يبت بشأنها الحاكم المحلي لتلك المنطقة، أو الجهة الإقليمية صاحبة النفوذ السياسي فيها. وكانت إمارة الذين اشتهروا باسم أمراء الغرب هي النموذج الأمثل، بل النموذج الوحيد لمؤسسة إمارة العرب في بلاد الشام، قبل قيام سلطنة الملك العادل الأيوبي بأكثر من نصف قرن. ففي منشور صادر سنة ٥٤٢هـ/ ١١٤٧ - ١١٤٨م عن حاكم دمشق السلجوقي، الأمير محمد ابن تاج الملوك بوري ابن ظهير الدين طغتكين - أتابك الملك دقاق بن تتش - تخويل للأمير بحتر بن علي، زعيم العربان في ناحية بيروت، أن يستمر في ممارسة صلاحياته السابقة، وأن يستغل خراج نواح وقرى بعينها لمصلحته على ما كان عليه الحال من قبل، أيام الحاكم المتوفى ظهير الدين طغتكين. ولمّا دخلت إمارة دمشق في طاعة الملك المجاهد نور الدين زنكي، سنة ٥٤٩هـ/ ١١٥٤ - ١١٥٥م، بادر إلى إصدار منشور منح بموجبه الشيخ كرامة بن بحتر إمرة العرب، وأقره فيه على إمرته، واعترف بما في يده من مناطق النفوذ مع توسعة هذه المناطق مكافأة له على ولائه، ومفارقته لولاء حكام الفرنجة الذين كانوا يسيطرون على منطقة بيروت وما جاورها. وعندما حرر السلطان صلاح الدين بيروت وناحيتها سنة ٥٨٣هـ/١١٨٧م، أصدر منشوراً يقر فيه الأمير حجي بن كرامة بن بحتر على الإمرة التي كانت في يده ويد أبيه من قبله. ولمّا قام الملك الأفضل ابن صلاح الدين ملكاً على دمشق بعد وفاة أبيه جدد لحجي بن كرامة منشوراً باستمراره في الإمرة. وعندما آلت السلطنة إلى الملك العزيز عثمان ابن الملك العادل سنة ٦١٩هـ/ ١٢٢٢م، جدد إمرة الأمير حجي هذا، بل طلب من الفرنجة، الذين انتقلت إليهم السيطرة على منطقة بيروت بحكم الهدنة المعقودة بين الطرفين، أن يبقوا الأمير حجي في إمارته وألاّ ينتقصوا مساحة إقطاعه السابق. ثم توالى إصدار المناشير إلى الأمراء من آل بحتر أمراء العرب من حكام الأسرة الأيوبية الذين تعاقبوا على الحكم حتى آخرهم الملك الصالح إسماعيل وابن أخيه الملك الصالح نجم الدين أيوب الذي تسلطن على مصر وبلاد الشام. ومما يلفت النظر في هذا السياق أن إمرة العرب لآل بحتر لم تنقطع لحظة واحدة، حتى في فترة الاجتياح المغولي لدمشق وبلاد الشام، إذ أورد المؤرخ صالح بن يحيى أن منشوراً يقر أمير آل بحتر على إمرته صدر عن هولاكو نفسه، ملك التتار. ولمّا قامت دولة المماليك سار الظاهر بيبرس على نهج أسلافه من حكام بني أيوب، وأقر شيوخ الأسرة على إمارتهم. ومن ثم صارت إمرة العرب إحدى المؤسسات الرسمية بعد أن تخطت نطاق الإقليمية، وصارت مؤسسة تنظم علاقة الدولة بالمجموعات القبلية العربية وغير العربية من التركمان والأكراد، لا في منطقة بيروت وحدها فقط، بل أيضاً في باقي أجزاء

BEIRUT

الإمبراطورية المملوكية في مصر والحجاز وبلاد الشام. ففي سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠ - ١٢٦١م، كتب الظاهر بيبرس منشور الإمرة على جميع العربان للأمير شرف الدين عيسى بن مهنا، وأحضر أمراء العرب وأجرى إقطاعاتهم، وسلمهم خفر البلاد، وألزمهم بحفظها حتى حدود العراق.(٤٣)

مؤسسة الإمرة ومتعلقاتها

مصطلح الإمارة والإمرة والأمير كان دائماً مصطلحاً يدل على الصلة الوثيقة بشؤون الحكم والإدارة في دولة الإسلام منذ نشأتها حتى نهاية دولة المماليك. فالأمير في الأصل كان لقباً يطلق على قائد الجيش عامة، أو على أي شخص يقود حملة أو غارة عسكرية. ثم توسع استخدام هذا المصطلح ليشمل حكام الألوية وولاة المدن والنواحي عامة، لأن الرعيل الأول من الولاة الإداريين كانوا، في الغالب، هم القادة العسكريون الذين فتحوا تلك المناطق والبلاد، وظلوا بعد إسناد المهمات الإدارية إليهم مسؤولين عن الشؤون الأمنية، وظلت القيادة العسكرية في يدهم. ولعل لقب أمير المؤمنين، الذي لقب به الخلفاء المسلمون في كل العهود الإسلامية، كان يدور ضمن هذا المفهوم. ويجب في هذا الصدد أن نوضح أن مصطلح الإمارة والأمير لم يكن ذا صلة بالأنساب أو الأحساب، ولم يكن يطلق على أبناء الأسر الحاكمة لمجرد انتمائهم إلى أسر ذات أصل نبيل أو محتد شريف. وليس أدل على ذلك من حقيقة اختيار مصطلح آخر غير الإمرة يطلق على ذرية العلويين ومن بعدهم العباسيين بسبب أحسابهم وأنسابهم النبيلة المرتبطة بقرابتهم إلى الرسول الكريم (ص)، فأطلق عليهم لقب الأشراف لا الأمراء.

فليس من قبيل المصادفة أن يطلق هذا المصطلح على شيوخ القبائل الذين تولوا هذا المنصب، لأنه كان وظيفة سلطانية لها بعد أمني عسكري وبعد إداري يمارسه الأمير المعيّن داخل قبيلته أو مجموعة القبائل الداخلة ضمن مسؤوليته. ومن هذا المنطلق كان السلطان هو صاحب الصلاحية الأولى والأخيرة في تعيين أمراء العرب في هذه الوظيفة، كونها إحدى فئات الوظائف المصنفة تحت باب «أرباب السيوف». ومثلما كانت صلاحية التعيين في هذه الوظيفة ترجع إلى السلطان، فإن صلاحية عزل أمراء العرب كانت عائدة إليه كذلك، وقراره في هذا السياق هو القرار الفيصل. ومع ذلك فإن صلاحية العزل والتعيين كانت تؤول أحياناً إلى أحد نواب السلطان في الأقاليم، أو ما كان يسمى الممالك، كنائبه في مملكة دمشق. فلمّا توفي أحد أمراء العرب علاء الدين علي ابن زين الدين، الذي ينتسب إلى بني بُحتر، الآنف ذكرهم،

LAU LIBRARY

أصدر نائب السلطان في دمشق الأمير بيدمر العلائي منشوراً بتعيين شخص آخر، ونقل إليه إقطاع الأمير المتوفى. وعندما أخفق الأمير الجديد في الإيفاء بالتزامات الوظيفة المتعلقة بحفظ الأمن (الدرك)، كتب النائب محضراً بغيبته، وأمر باسترجاع ما منحه من إقطاع، وأعطاه لأحد أبناء الأمير المعزول، وكان ذلك سنة ٧٦٢هـ/ ١٣٦٠ - ١٣٦١م.

وكان مَثَل الأمراء في العزل والتعيين كمثل مقدمي العشير، وهي التسمية التي أطلقت على مشايخ أبناء القبائل الذين توطنوا في القرى والأرياف وانتقلوا إلى نمط الحياة المدنية بعد أن تخلوا عن نمط البداوة. وكانت قرى منطقة جبل نابلس في فلسطين أحد النماذج البارزة لهذه الفئة من الأعراب أبناء القبائل، شأنها شأن مناطق أُخرى مماثلة لها في نواحي دمشق وسهل البقاع، كناحية المرج والزبداني ووادي التيم. فكان الشيوخ الذين يعيّنون في وظيفة التقدمة في هذه المناطق، والذين يطلق عليهم اسم مقدم العشير تمييزاً لهم من لقب أمير العرب أو أمير العربان، يتم تعيينهم بمرسوم يصدر عن الأبواب السلطانية.(٤٤)

كانت إمرة العرب مؤسسة تحكمها الأعراف والتقاليد الإقطاعية التي انتعشت في إبان العصر المملوكي. فكان الشيخ الذي يقع عليه اختيار السلطان لتنصيبه في منصب الإمرة يعطى واحدة من رتب أمراء المماليك وأجنادهم. وكانت أعلى رتبة حصل عليها أمير العرب هي أمير برتبة طبلخاناه، وتأتي هذه الرتبة في المقام الثاني في سلّم الرتب العسكرية الإقطاعية الخمس بعد أمير مئة مقدم ألف. وكان عدد قادة المماليك الذين كانوا يحملون هذه الرتبة لا يتجاوز الأربعين أميراً، يكون في خدمة كل واحد منهم أربعون مملوكاً، وتدق بباب بيته ثلاثة أحمال من الطبول على ظهور البغال أو الإبل ونفيران اثنان، ثم تقلصت أحمال الطبول واقتصرت على حملين فقط. وكانت هذه الفئة من أمراء العرب هي الفئة الممتازة بين الأمراء، ثم يليها أمراء برتبة أمراء عشرين أو أمراء عشرة. فكان حجم الإقطاع الذي يمنح لهؤلاء الأمراء يوازي رتبة الإمارة التي حصلوا عليها. وكان ذوو الرتب الأدنى في الإمارة يرشحون للترقية إلى رتبة أعلى إذا نالوا رضا السلطان أو نوابه وأثبتوا إخلاصهم في خدمة السلطان. فعندما هُزم جيش السلطان الناصر محمد أمام جيش قازان، ملك التتار، بالقرب من حمص سنة ٦٩٩هـ/ ١٢٩٩م، وهام الجند الفارون على وجوههم في جبل كسروان في لبنان، هاجمهم سكان الجبل من الدروز وغيرهم من العربان وسلبوهم وقتلوهم. فاحتمى بعض الناجين منهم بأمير العرب ناهض الدين بحتر ابن زين الدين صالح بن علي بن بحتر، فأجارهم وقدم لهم العون والحماية هو وابن عمه الأمير علاء الدين بن حسن بن صبح. فلمّا علم نائب دمشق بصنيع هذين الأميرين بلّغ السلطان بما فعلاه فكافأهما

BEIRUT

الأخير على عملهما، وأصدر إلى كل منهما منشوراً رفع فيه رتبته إلى رتبة إمرة طبلخاناه، فتسلما هذا الترفيع في حفل أُجري لهما في دمشق، ثم زيد في حجم إقطاعيهما وفقاً لهذه الترقية. وانعكس التفاوت في رتب الإمارة التي أغدقت على شيوخ القبائل في المناشير التي أصدرها السلاطين إيذاناً بتعيينهم في منصب الإمارة. فتجلى ذلك في عدد الألقاب التي اشتملها التعيين، وفي ماهية تلك الألقاب ومدلولاتها. ففي حين بلغ عدد الألقاب التي حازها الأمير، أي أمير من آل فضل، ٢٣ لقباً، تدنت ألقاب أمراء آل مراء إلى ١٨ لقباً، ثم نقصت عند غيرهم وبلغت ١٤ لقباً، و١١ لقباً عند الأدنين. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الحائزين رتبة الإمرة من شيوخ القبائل، وكذلك الحائزين رتبة مقدم العشير عند العشائر المتوطنة في القرى، منحوا ألقاباً تشريفية تسبق أسماءهم الشخصية في أثناء المخاطبات أو المراسلات الرسمية، فيقال الأمير أو المقدم: ناصر الدين أو زين الدين أو شرف الدين فلان أو علان. وهي ألقاب لا يمنحها إلاّ السلطان ولا تكون مباحة لمن يريدها.[٤٥]

كان اختيار الأمراء لا يحدث اعتباطاً من جانب السلطان، وكانت تراعى في المرشح، أو المرشحين للإمرة أن يكونوا من أصحاب القوة والنفوذ ممن تتوفر فيهم مواصفات الزعامة التي تضمن طاعة أبناء قبائلهم لهم. وبالإضافة إلى المواصفات الشخصية التي يحتاج إليها الزعيم، كان لا بد من أن يستند إلى أسرة قوية كثيرة العدد داخل قبيلته. ولذلك نلاحظ كيف انحصر منصب الإمرة في أسرة بعينها، أو في حمولة بعينها من حمائل القبيلة أو القرية، حتى كاد هذا المنصب يكون وراثياً، لولا ما كان يحدث من تنافس بين أبناء الأسرة الواحدة أو الحمولة الواحدة، فتنقل الإمرة من بيت إلى آخر بين أبناء العمومة، كما حدث فعلاً في القبائل الكبيرة، كآل فضل وآل مراء وآل علي وبني مرة، وكما كان يحدث في قبائل فلسطين الكبرى، كآل جرم وبني عقبة وبني مهدي وبني حارثة وبني بشارة، أو حتى عند العشير في جبل نابلس حين تداولت الإمرة بطون، كآل عبد القادر وآل إسماعيل وآل عبد الستار وآل الجيوسي. وتجنباً لهذه المنافسات ومنعاً من آثارها السلبية كانت الدولة تلجأ أحياناً إمّا إلى تقسيم منصب الإمارة بين الأسر المتنافسة داخل القبيلة الواحدة، وإمّا أن تنتقل بالتناوب فيما بينها. وقد رأينا نموذجاً لهذا التقسيم في فلسطين عند قبيلة بني مهدي. كما حدث التناوب عند قبائل مثل آل فضل وغيرها من القبائل حتى الأصغر حجماً منها. مع ذلك لم يكن بالضرورة أن يتولى منصب الإمرة في القبيلة رجل من أبنائها، وإنما كان يحدث أن يعيَّن في هذه الوظيفة شخصية قبلية لا تمت بنسب أو صلة قرابة إلى أبناء القبيلة المقصودة، كما حدث سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩م عندما قتل شيخ قبيلة جرم

LIBRARY

BEIRUT

الفلسطينية علي ابن أبي بكر، وصودف أن قدم الأمير مهنا بن عيسى أمير عربان آل فضل في زيارة للسلطان في القاهرة فولاه السلطان الإمرة في قبيلة جرم. وعندما تفاقم جور سلاطين المماليك، وبلغ استخفافهم بالرعية ذروته في أيامهم الأخيرة عشية الغزو العثماني، أقدم السلطان قايتباي على تعيين بعض مماليكه في إمرة القبائل عوضاً عن مشايخ العربان، فضاعفوا جباية الأموال من الفلاحين، بعد أن أصبح تسنم الوظائف السلطانية وسيلة لإشباع نهم المماليك بالأموال والإثراء على حساب أبناء البلاد.[٤٦]

كانت إمرة العرب، كإحدى الوظائف الرسمية السلطانية، تخول صاحبها حق جباية الأموال من أبناء قبيلته، أو من العربان المنضوين تحت إمرته. فمن جهة كان يكلف جمع ضرائب المواشي والقطعان التي يمتلكها أبناء عشيرته، وهي التي سمّتها وثائق التعيين باسم «العِداد»، ومن جهة أُخرى كان يلتزم دفع مبلغ سنوي من المال، أو أحياناً دفع مبلغ مقطوع مرة واحدة لخزينة السلطان. فكان هذا الالتزام ذريعة يستخدمها الأمير في جباية ما يراه من مبالغ يفرضها على أبناء قومه.

كانت حراسة الطرق وحفظ الأمن وسلامة قوافل التجار والمسافرين على رأس الاستحقاقات المترتبة على الشيخ الذي حظي بمنصب الإمرة. وكان هذا الواجب من أولى الاستحقاقات التي تقتضيها الإمرة، وهي المهمة التي اصطلحت مناشير التعيين على تسميتها باسم الخِفارة. وكان ملوك بني أيوب يعهدون إلى العربان من أبناء القبائل بالقيام بهذه المهمة، إذ تنتشر على طول الطرق نقاط للحراسة يقيم بها الخفراء، من قبل أن تصبح إمرة العرب مؤسسة سلطانية رسمية. ثم تمأسست الخِفارة في العهد المملوكي وشملت كل الأرجاء والجهات، وزودت المحطات المقامة على الطرق بحراسة دائمة ومنظمة، فكان فرسان القبائل «يرتبون في المنازل». وكان واجب أمراء القبائل لا ينحصر فقط في حفظ الطرق والأمن الداخلي، بل كان مصطلح الدرك، أو «درك البلاد»، يتسع ليشمل الدفاع عن حدود البلاد إذا ما تعرضت لغزو أجنبي، يأتي من الحدود الشمالية أو الشرقية للدولة، إمّا من جانب الأرمن وسلاطين بني عثمان في منطقة الأناضول، وإمّا من جانب المغول في منطقة الجزيرة والحدود مع العراق. هذا بالإضافة إلى خطر الغارات الأوروبية الصليبية التي كانت تتعرض لها سواحل بلاد الشام. وكانت مهمة الدفاع عن الثغور تناط عادة، بالإضافة إلى الأمراء المماليك، بأمراء العرب المتاخمين لهذه الثغور، فيساهمون في معارك الدفاع التي كانت تحدث بين الحين والآخر. ومن هذا القبيل كان يطلق على أمراء العرب تسميات أُخرى، مثل المثاغرين، أي المرابطين على الثغور، أو «أمراء الأطراف» أو «أصحاب الأدراك».[٤٧] وكانت الطريق إلى الحجاز، أو ما كان يسمى درب الحج الشامي، موضوع اهتمام السلاطين لمنع تعرض الحجاج لهجمات قطاع الطرق،

وأحياناً للحملات المنظمة التي يشنها بعض القبائل لسلبهم والاستيلاء على ما معهم، وما كان يرافق ذلك من أذى يصيب جمهورهم، وكثيراً ما يعرض حياتهم للخطر. وكان السلاطين يرون في سلامة الحجاج وحماية درب الحج الشامي جزءاً من هيبة السلطنة والسلاطين، فضلاً عما كان يعنيه الدفاع عن الحجاج كوسيلة لاكتساب حكومة السلاطين الشرعية الدينية والشرعية السياسية في نظر الفقهاء وعلماء الدين والرعية المسلمة كافة. ولذلك حرص السلاطين على منح مشايخ القبائل الإقطاعات وألقاب الإمارة من أجل تحقيق الغاية في حماية الحجاج ودرب الحج الشامي.[٤٨]

وتمشياً مع مبدأ التبادلية الذي قام على أساسه الإقطاع العسكري، كان يتوجب على أمير العرب الذي منح إقطاعاً أن يضع في تصرف السلطان عدداً محدداً من الجند المحاربين. وكان يطلق على هؤلاء الأجناد «رجال الجرد»، يبعثهم إلى حيث يريد السلطان، سواء على الصعيد الداخلي عندما تنشأ الحاجة إلى محاربة أحد العصاة المتمردين على السلطة المركزية، أو لإخماد ثورة، أو تمرد يقوم به الفلاحون أو البدو من الأعراب في ناحية من نواحي الإمبراطورية. وكان عدد هؤلاء الجند يختلف من أمير إلى آخر، كل بحسب حجم الإقطاع وعدد البلاد وحجم المساحات الزراعية التي أدخلت في إقطاعه، وذلك بتناسب مطرد، فكلما كبر حجم الإقطاع ازداد عدد الجند، وكلما صغر الحجم قل عددهم.

وكان على الأمير المقطع، بالإضافة إلى هذا الالتزام، أن يسهل عملية تجنيد المقاتلين المشاة من أبناء القبائل المشمولين في نطاق إمارته. وكانت عملية التجنيد هذه تحدث إذا ما تعرضت حدود الدولة لتهديد أو عدوان خارجي. فيكون المقاتلون من هؤلاء المشاة رديفاً لجيش المماليك من الفرسان المتهيئين للحرب والقتال، وعادة ما كانوا يقاتلون بالعصي والحجارة أو بالسلاح الأبيض. وكان على أمير العرب في تلك الناحية أن يجمع الأموال التي كانت لازمة لتمويل هؤلاء المجندين من المشاة المحليين. وقد انتشرت ظاهرة تجنيد المشاة في نصف القرن الأخير من الفترة المملوكية، وخصوصاً في العقدين الأخيرين اللذين سبقا الاجتياح العثماني، عندما أخذ خطر العثمانيين وغاراتهم على الحدود الشمالية تزداد حدة وعنفاً، وتحدث في وتيرة متسارعة. وكان فلاحو جبل نابلس أكثر أهل فلسطين تعرضاً لحملات التجنيد الإجباري هذه، وكانوا الأكثر معاناة جرّاء الجبايات المفروضة من أجل تمويل تلك الحملات.

لكن ذلك لم يكن يعني أن تنجو المناطق الفلسطينية الأُخرى من هذه المظلمة، التي لم تكن تقتصر على فلسطين فحسب، بل أيضاً شملت نيابات الشام الأُخرى، مثل القدس وصفد وطرابلس وحلب وغيرها من النيابات الشامية.[٤٩]

LAU LIBRARY

BEIRUT

الفصل الخامس

الترتيبات الإدارية في فلسطين

كان النمط الإداري التقليدي الذي سارت عليه دولة الخلافة الإسلامية في إدارة بلاد الشام قد اختفى بُعيد خضوع هذا الإقليم لحكم خلفاء الدولة الفاطمية في إبان النصف الثاني من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. فنظام تقسيم بلاد الشام إلى وحدات إدارية متعددة عرفت باسم الأجناد، والذي أصبح كل من فلسطين والأردن، بموجبه، جنداً يديره والٍ يمثل الخلافة المركزية، استمر أكثر من ثلاثة قرون ونصف قرن بعد أن أنشئ في خلافة الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب.

وبدلاً من نظام الأجناد عمد خلفاء الدولة الفاطمية إلى تجزئة الجند الواحد، أو الوحدة الإدارية الواحدة، إلى وحدات إدارية متعددة. فلم يعد لجند فلسطين والٍ واحد كما كان عليه الحال في خلافة الراشدين والأمويين والعباسيين، وإنما قام مقامه عدة ولاة لكل ناحية من نواحيه، فصار لكل مدينة من مدنه والٍ مستقل عن الولاة الآخرين يعيّنه خليفة القاهرة ويكون مسؤولاً أمامه. فلم يمضِ على سيطرة الفاطميين سوى عقد واحد، أو أكثر قليلاً من ذلك، حتى عددنا في فلسطين أكثر من والٍ واحد: فوالٍ لمدينة القدس، وآخر لمدينة عكا، وثالث لطبرية، ورابع لعسقلان أو لنابلس، أو لقيسارية أو لمدينة يافا.

لم تكن هذه التجزئة الإدارية من نصيب جند فلسطين وحده، بل طالت باقي أجناد الشام الأُخرى، كدمشق وحلب وحمص وقنسرين والأردن والعواصم. وكانت مدن هذه الأجناد الساحلية والداخلية تنعم بولاة مستقلين تكون تبعيتهم مباشرة لقصر الخلافة الفاطمية في القاهرة. ولعل سياسة المركزة وتعزيز قبضة الخلفاء الفاطميين في القاهرة على الولايات التابعة لدولتهم وضبط أمورها وإحكام الرقابة عليها كانت الدافع الأهم وراء سياسة التجزئة التي لم تكن مسبوقة في التاريخ الإداري الإسلامي. على أي حال ظل نظام التجزئة الإدارية معمولاً به في فلسطين وأجناد بلاد الشام الأُخرى حتى نهاية الحكم الفاطمي، عند سقوط فلسطين في أيدي الصليبيين. ومن ناحية أُخرى، فإن هذا النظام كان واحداً من الأسباب التي أعاقت سقوط فلسطين دفعة واحدة في يد الفرنجة، وليس من قبيل المصادفة أن تأخر سقوط بعض الولايات الفلسطينية وغير الفلسطينية الساحلية عدة أعوام بعد سقوط مدينة القدس وغيرها من المدن الداخلية، وبعد قيام ما عرف باسم مملكة القدس اللاتينية. وكانت مدينة عسقلان الفلسطينية، التي